

المملكة العربية السعودية

إن نظام الحكم في المملكة العربية السعودية هو ملكي يحكمه آل سعود. يبلغ عدد سكان البلاد 28.2 مليون نسمة، من بينهم 5.8 مليون أجنبي. ويحكم البلاد الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود منذ عام 2005، بصفته خادم الحرمين الشريفين، وهي إشارة إلى مسؤوليته عن أهم موقعين دينيين في الإسلام، في مكة والمدينة. - تستند الحكومة في شرعيتها للشريعة الإسلامية، وكذلك إلى النظام الأساسي للحكم الذي صدر في سنة 1992. ويبين القانون الأساسي نظام الحكومة وحقوق المواطنين وسلطات وواجبات الحكومة. كما ينص القانون على أن القرآن والحديث (سنة النبي محمد) بمثابة دستور البلاد. وفي سنة 2005، جرت في البلاد انتخابات شارك فيها الذكور فقط، من دون أساس حزبي، لانتخاب نصف أعضاء المجالس البلدية، وهي أول انتخابات تجري لأية مناصب حكومية منذ سنة 1963. وحافظت السلطات المدنية عموماً على سيطرة فعالة على قوات الأمن.

وقد وردت تقارير عن المشاكل التالية بشأن قضايا حقوق الإنسان أثناء العام: عدم وجود حق تغيير الحكومة بالوسائل السلمية؛ الضرب؛ فرض السلطات القضائية للعقوبات الجسدية؛ الإفلات من العقاب، خاصة بالنسبة لأفراد الشرطة الدينية؛ حرمان المتهم من محاكمة علنية وعدم مراعاة الأصول القانونية في النظام القضائي؛ وجود السجناء السياسيين؛ الاعتقال مع منع الاتصال؛ تقييد الحريات المدنية مثل حرية التعبير (بما في ذلك الإنترنت)، وحرية التجمع، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات، وحرية التنقل، وقيود صارمة على الحرية الدينية؛ الفساد؛ وانعدام الشفافية الحكومية. وكان العنف ضد المرأة والتمييز على أساس النوع الاجتماعي والدين والطائفة والعرق شائعاً أيضاً. وظل نظام الكفيل الذي يقييد حقوق العمال الأجانب مشكلة حادة.

وكان من أوجه التحسن التي وردت خلال العام ما يلي: زيادة المعلومات المتوفرة للعموم عن حالات محددة من الفساد الرسمي أو عن الإجراءات الحكومية ضد الفساد؛ عدم ورود أية تقارير عن قيام السلطات بمصادرية أغراض دينية شخصية من الأفراد في نقاط الدخول إلى البلاد؛ وعملية طورتها الحكومة لوضع اتفاقيات تسبق الزواج عندما تكون الزوجة غير مواطنة، بما يسمح لها بالسفر من دون إذن الزوج.

احترام حقوق الإنسان

القسم 1 احترام كرامة الإنسان وسلامته، بما في ذلك عدم تعريضه لأي مما يلي:

أ. حرمانه من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم ترد أية تقارير عن ارتكاب الحكومة أو أحد عمالها أيه أعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع. وعلى عكس السنة السابقة، لم ترد أية تقارير عن وفيات أثناء الاعتقال تورطت فيها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي ترعاها الحكومة، والتي تعرف أيضاً بالشرطة الدينية أو المطوعين. لكن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تورطت في قضيتي بارزتين للغاية من الملاحقة بالسيارات انتهت بوفاة الأطراف التي كانت تجري ملاحقتها.

ففي 16 آذار (مارس) توفي شخصان - ذكر وأنثى لا تربطهما علاقة الزواج - بعد ملاحقة بالسيارات شاركت فيها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة. وفي 31 آذار (مارس) توفي

المملكة العربية السعودية

رجلان وامرأتان بعد ملاحقة أخرى بالسيارات شاركت فيها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وكان الضحايا في الحالتين قد هربوا بسبب مخاوفهم من معاملة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لهم إذا تم الإمساك بهم وقه خالفوا تفسير بلادهم للشريعة، الذي يمنع الاختلاط بين أبناء الجنسين إن لم تربطهم علاقة زواج أو قرابة وثيقة. وفي تموز (يوليو) قامت السلطات باحتجاز أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذين تورطوا في كل هذه الأحداث، وحققت معهم وبرأتهم ثم أطلقتهم سراحهم. وقد استأنفت عائلات المتوفين قرار إطلاق سراح أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وفي تموز (يوليو) أيضا، أعلن الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إبراهيم الغيث، أن أفراد الهيئة ممنوعون عن ملاحقة المشتبه بهم في حالة فرارهم.

وفي 6 حزيران (يونيو)، قدم المحامي المتهم بحقوق الإنسان عبد الرحمن اللام استئنافاً لقضى قرار محكمة في الرياض بتبرئة اثنين من أفراد الشرطة الدينية في وفاة سليمان الهريري نتيجة الضرب، بعد أن تم اعتقاله بتهمة حيازة وبيع الكحول في أيار (مايو) 2007. ولم ترد معلومات جديبة عن طلب الاستئناف بنهاية العام.

وفي تموز (يوليو) 2007، أخلت هيئة التحقيق والإدعاء العام في تبوك سبيل أفراد من الشرطة الدينية وبرأتهم من أية مسؤولية في قضية أحمد البولاوي، الذي توفي في حزيران (يونيو) 2007 وهو محتجز لدى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بعد أن اعتقله أفراد الشرطة الدينية للاشتباه بأنه كان في "خلوة غير مشروعة" مع امرأة لا ترتبط بها صلة عائلية. وأنبأ التشريح أنه قد تعرض للضرب على وجهه.

ولم تقع تطورات جديدة في قضية الرجل من بنغلاديش الذي توفي بالمدينة المنورة في آب (أغسطس) 2007 وهو في حجز الشرطة الدينية.

وأفادت الصحافة خلال العام أن الحكومة أعلنت عن إعدام 102 شخصاً، بقطع رؤوسهم، بعد إدانتهم بجرائم القتل والممارسات والسطو المسلح والاغتصاب. وكانت إجراءات المحاكم في القضايا التي ترد فيها عقوبة الإعدام مغلقة أمام العموم، مما حال دون إمكانية التحقق فيما إذا كان قد سُمح للمتهمين بتقديم دفاع أو ما إذا كانوا قد حوكموا بدون مراعاة الأصول القانونية الأساسية. وعلى عكس السنة الماضية، لم تطبق عقوبة الإعدام في قضايا السعودية، مع أن حكم الإعدام الصادر في حق امرأتين اتهمتا بممارسة السحر ظل سارياً. وكانت الحكومة قد أعدمت 153 شخصاً في سنة 2007، و 37 شخصاً في سنة 2006.

بـ. اختفاء الأشخاص

لم ترد أية تقارير أثناء العام عن حالات اختفاء بدوافع سياسية.

جـ. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحظر النظام الأساسي التعذيب وتتفق الشريعة الإسلامية القضاة من قبول اعترافات تؤخذ بالإكراه. ومع ذلك، واصلت منظمة العفو الدولية، وهي منظمة غير حكومية، خلال العام تقديم التقارير التي تفيد أن السلطات كانت تخضع السجناء والمعتقلين بشكل منتظم للتعذيب وغير ذلك من أشكال إساءة المعاملة البدنية. وزعمت جهات حكومية في أحاديث خاصة أن هناك تدابير يتم اتخاذها للتأكد من عدم وقوع التعذيب في النظام الجنائي، مثل الأنظمة الرسمية في وزارة الداخلية والتي يقال عنها أنها تحظر التعذيب. وكانت الحكومة أحياناً تمنع الرعاية الطبية عن السجناء.

وقد وردت خلال العام تقارير عن إساءة المعاملة البدنية على أيدي الشرطة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكذلك عن إيقاع عقوبات بدنية بإذن من القضاء.

وفي 9 آذار (مارس)، وبناء على معلومات من منظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومان رايتس ووتش"، وهي منظمة غير حكومية، زعم أن الشرطة في خميس مشيط (منطقة عسير)، التي كانت تسعى لإلقاء القبض على مجموعة تضم 25 يمنيا لا يحملون أوراق إقامة صحيحة، ومن بينهم عدة أطفال، قامت بإشعال النار في مجمع القمامنة الذي كانت المجموعة تختبئ فيه، وذلك لإرغامهم على الخروج. وتعرض 18 شخصا على الأقل لحروق بالغة. وزعم الضحايا أن الشرطة، بدلا من نقلهم إلى المستشفى، أخذتهم في سيارة الإسعاف إلى مركز الشرطة لاستجوابهم، قبل توفير العلاج لهم. وزعمت الحكومة أن الشرطة أفرجت هؤلاء الأفراد من حريق عرضي. ومع نهاية العام لم تكن الحكومة قد أجرت تحقيقا في الحادث.

وفي 30 آذار (مارس)، أفادت صحيفة الوطن أن محكمة في مكة قد صادقت على حكم بجلد خمسة أشخاص كانوا قد هاجموا مبني تابعا لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في خيبر في سنة 2007. وتراوحت الأحكام بين السجن لثلاثة أشهر مع 250 جلدة، وبين السجن لثمانية أشهر مع 400 جلدة.

وفي 22 كانون الأول (ديسمبر)، أفادت صحيفة الرياض أن محكمة النقض أيدت حكما صادرا عن محكمة دنيا ضد ثلاثة أشخاص اتهموا بالسرقة. وكان الحكم قد صدر على أحد هؤلاء الأشخاص بالسجن أربع سنوات مع 400 جلدة، بينما حكم على الشخصين الآخرين بالسجن سنتين مع 200 جلدة.

وفي أيلول (سبتمبر)، زادت محكمة الاستئناف من الحكم الصادر في حق رؤوف العربي وشوفي عبد ربه، وهو طبيب مصريان كانا يخدمان الأسرة المالكة، إلى السجن 15 سنة مع 1,500 جلدة لكل منهما. وكانت المحكمة قد أدانتهما بإساءة ممارسة المهنة، وذلك لما قيل عن قيامهما بوصف أدوية غير مناسبة لإحدى الأميرات، واتهمتهما الشرطة بأنهما "دفعا أحد المرضى إلى الإدمان".

كما فرضت الحكومة عقوبات بدنية تتمثل في الجلد، على مخالفات من بينها التحرش بالنساء أو الاختلاط مع شخص من الجنس الآخر من دون علاقة عائلية. ولم ترد أية تقارير عن عمليات جلد في سجون النساء. كما لم ترد أية تقارير عن بتر أعضاء بإذن من القضاء خلال العام.

وفي سنة 2007، أفادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة معنية بحقوق الإنسان تمولها الحكومة، عن وجود شكاوى عن ممارسة التعذيب من جانب الشرطة الدينية، والإدارة العامة لمكافحة المخدرات، والمديرية العامة للمباحث (شرطة الأمن الداخلي أو المباحث). ولكن لم ترد إفادات عن وقوع انتهاكات من هذا النوع خلال العام الذي يغطيه التقرير، لا من جانب هيئة حقوق الإنسان ولا الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

وفي سنة 2007 أيضا، حسب ما أفادت منظمة العفو الدولية، تم رفع ست دعوى على الأقل ضد أفراد من الشرطة الدينية، بتهمة التعذيب والتسبب في وفاة المحتجزين. وبرأت المحاكم أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل هذه القضايا. وأفادت منظمة "حقوق الإنسان أولاً"، وهي منظمة محلية غير مرخصة معنية بحقوق الإنسان، خلال سنة 2007 أن هناك تراجع كبير على مدى السنوات الأربع الماضية

المملكة العربية السعودية

في استخدام التعذيب في السجون، بما في ذلك فرض حظر رسمي على استخدام التعذيب وفصل بعض المسؤولين الذين أخفقوا في تنفيذ هذا الحظر.

وفي نيسان (أبريل) 2007، نشر موقع إخباري على الإنترنت خمسة مقاطع فيديو ظهر فيها أحد الحرس وهو يضرب السجناء في سجن الحاير. - وظهر في مقاطع الفيديو حارس السجن وهو يضرب السجناء على أكتاف أيديهم الممدودة وعلى قاع قدمي أحد السجناء. وأفادت منظمة العفو الدولية أن سلطات السجن علقت خدمة حارسين اثنين من المتورطين في الحادث، لمدة 20 إلى 30 يوما.

الأوضاع في السجون وفي مراكز الاعتقال

لم ترد تقارير عن زiarات إلى السجن قامت بها هذا العام هيئة حقوق الإنسان التي ترعاها الحكومة، أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. وفي سنة 2006، كانت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد زارت السجون، وكانت هذه الزيارات تجري وفقاً للمعايير الدولية. ووجدت الهيئة مستويات دون المعايير المقبولة في مجالات النظافة والتغذية والخدمات الطبية والاجتماعية، بالإضافة إلى فترات مطولة من الاحتجاز للسجناء، والمحتجزين الذين يعانون من سوء الصحة، ومعاملة قاسية على أيدي الحرس في بعض السجون ومرافق الاحتجاز.

وأفاد دبلوماسيون ومدافعون عن حقوق الإنسان خلال العام أن مراكز الاحتجاز ظلت تعاني من الانتظام، وأن بعض السجناء من أكملوا مدة الحكم الصادر في حقهم قد ظلوا محتجزين لفترات إضافية. وفي 17 أيار (مايو) تم نشر مقالة على الإنترنت كتبها متروك الفالح بعد أن قام بزيارة للمعتقلين في سجن بريدة، وصف فيها وجود 40-30 شخصاً في زنزانة ملائمة لثمانية أو عشرة سجناء فقط، كما وصف في المقالة عدم توفر الرعاية الطبية المناسبة. وزعمت المقالة أيضاً أن أحد السجناء قد توفي نتيجة الإهمال الطبي.

وفي 13 تشرين الأول (أكتوبر)، طلب مجلس الشورى من السلطات أن تمنح هيئة التحقيق والإدعاء العام إمكانية الوصول إلى سجون البلاد من دون أية قيود، وذلك للنظر في قضايا السجناء الذين لا يزالون في السجن رغم أنهم قضوا مدة الحكم عليهم.

وكانت الحكومة أحياناً تمنع الرعاية الطبية عن السجناء. ونظراً لعدم قيام هيئة حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة السجون هذا العام، لم ترد تقارير مباشرة من منظمات محلية عن الأوضاع الصحية في السجون. ويقال أن عدة سجناء قد توفوا في سنة 2007 بسبب مرض السل في اثنين من السجون، كما وقعت حالات وفاة أخرى لأسباب صحية في مراكز الترحيل. وأجرت الحكومة تحقيقات في الوفيات، لكنها لم تنشر أية معلومات عن هذه القضايا.

وجرى احتجاز المشتبه بهم لقضايا الإرهاب بمعزل عن المشبوهين في القضايا الجنائية، لمنع انتشار الأفكار المتطرفة. وأفادت مصادر دبلوماسية أن هؤلاء المشتبه بهم كانوا محتجزين في منشآت مشابهة لتلك التي تضم السجناء العاديين.

وفرضت السلطات قيوداً على الزيارات القنصلية للسجون. وتتأخر تبليغ القنصليات المعنية في حالة عدة سجناء يحملون جنسيات مزدوجة، أو لم يحدث التبليغ أصلاً. ووردت تقارير عن أن السلطات قد أعدمت مواطنين من دول ثلاثة قبل أن يتم تبليغ سفاراتهم عن اعتقالهم أو إدانتهم.

د. اعتقال أو احتجاز الأشخاص على نحو تعسفي

يحضر النظام الأساسي الاعتقال والاحتجاز بصورة تعسفية ويحدد فترة الاعتقال دون توجيه لهم بـ 72 ساعة فقط. وينص القانون على محكمة المحتجزين خلال ستة أشهر. إلا أن الغموض في تطبيق القانون وعدم مراعاة الأصول القانونية أعطى لوزارة الداخلية سلطات واسعة لاحتجاز الأشخاص على نحو تعسفي لفترة غير محددة، من دون إشراف قضائي أو توفير قدرة فعالة على الاتصال بالمحامين أو الأسرة. ومن الناحية العملية تم احتجاز أشخاص لأسابيع أو أشهر وفي بعض الأحيان لفترات أطول من ذلك.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

يتحمل كل من الملك ووزير الداخلية ووزير الدفاع وقائد الحرس الوطني من الناخبتين القانونية والعملية مسؤولية إنفاذ القانون والحفاظ على النظام العام. وبقي الملك عبد الله مسؤولاً عن قيادة الحرس الوطني. كما بقي ولـي العهد الأمير سلطان وزيراً للدفاع والطيران، وتولى المسؤولية عن جميع القوات المسلحة التابعة لهذه الوزارة. ومارس وزير الداخلية، الأمير نايف، السيطرة على القوات الحكومية الخاصة بالأمن الداخلي وشرطة الأمن الداخلي، والمديرية العامة للمباحث (المباحث)، وقوات الأمن الخاصة، وقوات الطوارئ الخاصة، وقوات الأمن العامة، وشرطة الطرق العامة، وقوات أمن المنشآت، والجمارك، والإدارة العامة لمكافحة المخدرات، وخفر السواحل، وحرس الحدود. وتخضع رئاسة الاستخبارات العامة للملك مباشرة، وهي الهيئة الرئيسية المعنية بالاستخبارات الخارجية في الحكومة، ولها قواتها الخاصة بها. وتتمتع الشرطة المدنية وشرطة الأمن الداخلي بسلطة اعتقال واحتجاز الأفراد. وكانت قوات الأمن فعالة بشكل عام في الحفاظ على القانون والنظام؛ ولكن كان هناك انطباع بوجود فساد على مستوى بسيط في صفوف قوات الأمن، وانطباع بأن قوات الأمن كانت تصرف مع الإفلات من العقاب. وكان ديوان المظالم هو الآلة الرسمية الوحيدة المتوفرة للتحقيق في مزاعم إساءة المعاملة. ويستطيع المواطنون الإبلاغ عن أية إساءة لمعاملتهم قد يتعرضون لها على أيدي قوات الأمن، وذلك في أي مركز للشرطة، أو لدى هيئة حقوق الإنسان التابعة للحكومة أو للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان؛ ولكن لم تتوفر معلومات عن عدد الشكاوى المقدمة أو عن نتائج هذه الشكاوى.

وتشكل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكالة شبه مستقلة أمام الملك عن طريق الديوان الملكي. كما أن وزارة الداخلية لها دور غير محدد بوضوح، وغير مطبق في معظم الحالات، للإشراف على الشرطة الدينية. وتقوم الشرطة الدينية بمراقبة سلوكيات الشعب في الفضاء العام لغرض فرض الالتزام الصارم بمبادئ إسلامية محافظة.

الاعتقال والاحتجاز

ينص نظام الإجراءات الجنائية على أنه "لا يجوز اعتقال أو تفتيش أو احتجاز أو سجن أي شخص إلا في قضايا منصوص عليها في القانون، وكل متهم حق طلب العون من محام أو ممثل يدافع عنه أثناء مراحل التحقيق والمحاكمة". ويجوز استدعاء أي شخص للتحقيق معه، ويمكن صدور إذن بالاعتقال بناء على كفاية الأدلة؛ لكن مذكرات الاعتقال لم تكن ضرورية في حالة توفر أسباب وجيهة، ولم تستخدم أحياناً. وكانت المذكرات القضائية ضرورية للقيام بتفتيش المساكن ومصدارة أية أغراض نتيجة عمليات التفتيش هذه. وتنص أحكام القانون على إطلاق سراح المتهمين بكفالة في جرائم أقل جساماً، لكن السلطات أطلقت أحياناً

المملكة العربية السعودية

سراح بعض المحتجزين بعد تقديم الكفيل أو رب العمل المسؤول عنهم تعهداً دون دفع مبلغ الكفالة. ولم تكن هناك قواعد قائمة تضمن للمحتجزين حق الاتصال بعائلاتهم بعد توقيفهم. كما لم تكن هناك إجراءات قائمة للطعن في أحكام الترحيل من البلاد.

وقد وردت تقارير عن اعتقالات تعسفية وعن الحجز ما قبل المحاكمة. ومع أن القانون يحظر الاحتجاز من دون تهمة، إلا أن السلطات كانت تحجز ومن دون تهمة المشتبه فيهم في قضايا الأمن، وأشخاصاً انتقدوا الحكومة علناً، وزعماء دينيين من الشيعة، وغيرهم من انتهكوا المعايير الدينية المطبقة في البلاد.

وكان المشتبه بهم في القضايا الأمنية والذين قبضت عليهم شرطة الأمن الداخلي يحجزون في سجون خاصة خلال المرحلة الأولى من التحقيق من دون إمكانية الاتصال بجهات خارج السجن، وقد يستمر هذا الحجز لمدة غير محددة بموجب الصلاحيات القانونية الواسعة لوزارة الداخلية. وكانت السلطات تفرض قيوداً على وصول العائلات والمحامين إلى هؤلاء المعتقلين.

لم يكن عدد المحتجزين معروفاً عند نهاية العام. ولكن في تشرين الأول (أكتوبر)، كان عدد المحتجزين الذين يتظرون المحاكمة من دون موعد محدد يبلغ على الأقل 720 فرداً من المشتبه فيهم. في 8 سبتمبر (أيلول) أحالت منظمة العفو الدولية معلومات إلى مجلس الحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مفادها أن وزير الداخلية قد أكد في يوليو (تموز) 2007 احتجاز السلطات لـ 3,016 فرداً من المشتبه فيهم لأسباب أمينة في ذلك الوقت. وبناءً على تقرير من منظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومان رايتس ووتش" في 3 تشرين الأول (أكتوبر)، أطلقت السلطات في تشرين الثاني (نوفمبر) 2007 سراح 1,500 شخصاً يشتبه في كونهم من المتطرفين، وذلك بعد مشاركتهم في برنامج لإعادة التكيف في السجون. وكان هؤلاء الأشخاص محتجزين من دون تهمة أو محاكمة.

وفي سنة 2007، أفادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن بعض ضباط الشرطة اعتقلوا أفراداً من دون مبرر وأساؤوا استخدام سلطتهم، حيث وجهوا تهديدات باحتجاز أفراد بغية الضغط عليهم لانتزاع اعترافات أو معلومات ذات صلة بالتحقيق.

ويجب على الشرطة الدينية أن يكون برفقها ضابط من الشرطة عند قيامها باعتقال أي شخص. إلا أنه كانت هناك بعض الحالات التي احتجزت فيها الشرطة الدينية أشخاصاً دون حضور ضابط الشرطة النظامية. وقامت الشرطة الدينية، وبشكل خاص في منطقة نجد الأكثر محافظة، بالتعرض لعدد من المواطنين وغير المواطنين وخصوصاً النساء، وقاموا بإساءة معاملتهم وتوفيقهم واحتجازهم بتهمة مخالفتهم المزعومة لمعايير اللباس والسلوك.

وفي 21 أيلول (سبتمبر)، أفادت صحيفة سعودي غازيت أن رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الشيخ إبراهيم الغيث، قد منع عناصر الهيئة من تفتيش الأقسام الخاصة بالعائلات في المطاعم أو الفنادق من دون الحصول على إذن مسبق منه.

وواصلت الشرطة الدينية مراقبة سلوك الجمهور. مثلاً، قامت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في شباط (فبراير) باحتجاز وسجن سيدة أجنبية لوجودها في مكان عام مع رجل ليس من أقاربها. وأطلقت السلطات سراحها في اليوم التالي.

المملكة العربية السعودية

وأفادت منظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومان رايتس ووتش" أن شرطة الأمن الداخلي في جدة والمدينة اعتقلت عصام البصراوي ومساعده وثمانية رجال آخرين، في شباط (فبراير) 2007، وكلهم من دعاة الإصلاح البارزين. وورد أن البصراوي قد أطلق سراحه في أيلول (سبتمبر) 2007 لأسباب صحية، مع أن البقية ظلوا في السجن بحلول نهاية العام. ولم تكن قد وجهت إليهم أية تهم؛ ولكن هناك مزاعم في وسائل الإعلام بأنهم كانوا يمولون الإرهاب خارج البلاد. وفي تشرين الثاني (نوفمبر)، نظمت هذه المجموعة وعدها مؤيدين لهم خارج السجن إضراباً عن الطعام لمدة يومين احتجاجاً على مواصلة احتجازهم.

وواصلت السلطات احتجاز المواطن الأردني طارق يونس من دون توجيه تهمة له، وكان قد تم اعتقاله في كانون الثاني (يناير) 2007 في سياق منازعات متعلقة بالعقود. وكان وكيل يمثل الأميرة بسمة بنت سعود بن عبد العزيز آل سعود قد رفع دعوى مدنية ضد يونس زعم فيها أن يونس مدین للأميرة بأموال.

العفو

استمرت الحكومة خلال العام في التقليد القائم على إصدار العفو في المناسبات الخاصة، بما في ذلك الأعياد الدينية وخلال شهر رمضان. مثلاً، أفادت صحيفة سعودي غازيت أن الملك أصدر عفواً عن 102 سجينًا في منطقة عسير والمنطقة الشرقية في 5 أيلول (سبتمبر).

هـ. الحerman من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص النظام الأساسي على استقلال السلطة القضائية، ولكن أيضاً على أن هذه السلطة تتعاون مع السلطات التنفيذية والتشريعية، بحيث يكون الملك حكماً بينها. أما ورود المزاعم عن التدخل في استقلال القضاء فكان أمراً غير شائع. ولم تحاول المحاكم ممارسة ولاية قضائية على كبار أفراد الأسرة المالكة. يعين الملك أعضاء مجلس القضاء الأعلى، الذي يعين دوره القضاة وينقلهم أو يعزلهم. وتقوم وزارة العدل بفرض الإجراءات التأديبية على القضاة. يقوم النظام القضائي لوزارة العدل على الشريعة الإسلامية، بينما تنظر المحاكم المتخصصة للسلطة التنفيذية في كثير من النزاعات المدنية، معتمدة على أساس في الأنظمة/التشريعات، حيث تمتلك عن البت في مسائل يعالجها الفقه الإسلامي بوضوح.

يستند النظام القانوني إلى تفسير الحكومة للشريعة الإسلامية في جميع المحاكم العامة. تتمتع المحاكم العادلة، أو المحاكم المستعجلة، بالولاية القضائية في القضايا الجنائية العادلة، كما تعتمد هذه المحاكم على تفسير القرآن، وليس على قانون العقوبات، في القضايا المدنية المتعلقة بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والإرث. وتشمل الولاية القضائية لهذه المحاكم أيضاً غير المسلمين فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في المملكة. ويمكن استئناف الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم في محكمة التمييز في كل من الرياض ومكة. والمستوى الثالث والنهائي هو مجلس القضاء الأعلى، الذي يضم 11 عضواً، ويشرف على عمل المحاكم الدنيا، ويقدم الآراء القانونية في المسائل القضائية. ولا يستطيع مجلس القضاء الأعلى نقض القرارات الصادرة عن محكمة التمييز، ولكن المجلس يستطيع مراجعة قرارات المحاكم الدنيا وتأكيدها أو ردها إليها لإعادة النظر فيها.

تحكم وزارة التجارة عادة في النزاعات التجارية، لكن المحاكم الشرعية تنظر أحياناً في القضايا التجارية بمساعدة مجلس استشاري. وتتولى وزارة العمل كل نزاعات العمل من خلال هيئة تسوية الخلافات العمالية. وهناك هيئات أخرى مشابهة تتعامل مع مسائل النقد والمرور والجمارك.

المملكة العربية السعودية

و يجري النظر في الإجراءات المدنية الأخرى، بما فيها تلك التي تشمل مطالبات في حق الحكومة وتنفيذ أحكام أجنبية، أمام عدة محاكم إدارية متخصصة، ويعمل ديوان المظالم تحت إشراف الملك مباشرة، وهو مشابه عموماً للمحاكم الإدارية، وينظر في شكاوى ضد إجراءات الحكومة، بما في ذلك الشكاوى ضد الشرطة الدينية. وقد كسب غير المواطنين أحياناً قضايا رفعوها ضد إجراءات حكومية في هذه المحاكم.

لا تعتمد الشريعة على نظام السوابق القانونية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى أحكام متباعدة كثيراً، كما سبب ذلك شكاوى من أن القضاة أصدروا أحكاماً مزاجية. ويتمتع القضاة بحسب وزارة العدل بحرية إسناد قراراتهم إلى أي من مذاهب الفقه السنوية الأربع. لكن في الممارسة العملية يطبق القضاة عادة فقه المذهب الحنفي.

سمحت الحكومة للمواطنين من الطائفة الشيعية بتطبيق تقاليدهم القانونية الجعفريّة عند النظر في قضايا تتعلق بمسائل الأسرة، والإرث والأوقاف الإسلامية. ويكون النظام الجعفري، الذي يضطلع بالولاية على القضايا المقامة في منطقة الأحساء/القطيف فقط، من محكمتين أساسيتين، تضم كل منهما قاضيين في القطيف والأنسحاء، ومحكمة استئناف في القطيف تضم ثلاثة قضاة. لكن المحاكم الجعفريّة تتمتع بسلطة محدودة. مثلاً، إذا اختلف أحد أطراف القضية مع قرار المحكمة الشيعية، يجوز لهذا الشخص أن يطلب محاكمة جديدة في محكمة سنوية تستطيع أن تتضمن أي حكم سابق.

تغطي سلطة القضاء العسكري القوات المسلحة النظامية والموظفين المدنيين الذين يتهمون بانتهاك الأنظمة العسكرية. ويراجع كل من الملك ووزير الدفاع والطيران قرارات المحاكم العسكرية. وتم إنشاء محاكم أمنية ضمن نظام المحاكم القائم، ويشرف عليها قضاة شرعيون.

تعتبر هيئة كبار العلماء المسلمين هيئاً استشارية مستقلة مكونة من 21 قاضياً شرعاً كباراً، من ضمنهم وزير العدل. يفسر هذا المجلس الشريعة ويضع المبادئ القانونية التي توجه قضاة المحاكم الصغرى.

إجراءات المحاكمة

تنص القوانين والأنظمة على ضرورة معاملة المتهمين على قدم المساواة تمثياً مع الشريعة. ولا يتطلب القانون محاكمة علنية، وكان معظم المحاكمات تجري في قاعات مغلقة. وكان للقاضي حق اتخاذ القرار بشأن وجود الجمهور في قاعة المحكمة وفقاً لما يرتئيه في هذا الصدد. وكانت قضايا كثيرة، من بينها القضايا التي قد يصدر فيها حكم الإعدام، تجري من مرحلة المحاكمة إلى إصدار الحكم من دون تبليغ للعموم، إلا إذا تناقلت وسائل الإعلام خبر صدور الحكم.

وبحسب قانون الإجراءات الجنائية، لا يتمتع المتهمون بافتراض براءتهم. يوفر القانون للأشخاص الخاضعين للتحقيق حق تعيين محام، ويسمح للمحامين بتقديم مرافعاتهم في المحاكم الجنائية؛ ولكن لا يتم توفير محام على حساب الدولة إذا كان المتهم غير قادر على تغطية تكاليف المحامي. ولا يحمي القانون صراحة حق المتهم في استشارة محام عند اعتقاله. ينص القانون على حق المدعى عليهم في الإطلاع على الأدلة المتصلة بقضاياهم التي تكون في حيازة الحكومة، كما ينص على إطلاع من تمت إدانتهم بحقهم في استئناف تلك الأحكام. ويملك المتهمون أيضاً حق مواجهة الشهود ضدهم واستجوابهم؛ لكن الشهود يتم استجوابهم قبل بداية المحاكمة وليس أثناءها. ولا يستخدم نظام هيئة المحلفين.

المملكة العربية السعودية

تميز الشريعة ضد المتهمين في القضايا الجنائية وضد المتزاح عين في القضايا المدنية على أساس الدين والنوع، مما قد يؤثر على قبول ووزن الأدلة، وبالتالي على نتائج الإجراءات القانونية.

ففي المحاكم الشرعية تعادل شهادة الرجل شهادة امرأتين. وبحسب تفسير الحكومة للشريعة، يجوز للقضاة إهمال شهادة الأشخاص المسلمين السنة الذين لا يتزرون بتأدبة الفرائض الدينية، وكذلك المسلمين الشيعة. وأفادت مصادر أنه كثيراً ما أهملت شهادة المسلمين الشيعة في المحاكم أو اعتبرت أقل وزناً من شهادة المسلمين السنة.

أما النساء اللاتي أصبحن طرفاً في قضايا العائلية فاضطررت إلى القيام بتفويض الأقارب من الذكور ليتكلموا أمام المحكمة نيابة عنهن. وفي غياب شاهدين، أو في غياب أربعة شهود في قضايا الزنا، كان الاعتراف أمام القاضي مطلوباً دائماً من أجل إصدار إدانة جنائية.

لم يكن إصدار الأحكام متمثلاً دائماً. وفي قضايا القتل غير القانوني، اختلفت مبالغ الديمة المدفوعة لأقارب الضحية بحسب جنسيته وديانته وعمره ونوع جنسه. ومن الممكن تبديل الحكم في أي مرحلة من مراحل المراجعة، باستثناء العقوبات التي ينص عليها القرآن.

يملك أمراء المناطق وكبار المسؤولين سلطة تخفيف الأحكام الصادرة. وفي القضايا المرفوضة أمام المحاكم التي يكون فيها طرفاً النزاع عبارة عن فردان، يحق للطرف المتضرر أن يقبل نقوداً كتعويض أو أن يتزاحل تماماً عن فرض العقوبة المقررة من القاضي.

يراجع الملك ومستشاروه القضايا التي صدر فيها حكم الإعدام. ويتمتع الملك بسلطة تخفيف أحكام الإعدام ومنح العفو باستثناء جرائم القتل المرتكبة في حق الأفراد. ويجوز للملك أن يطلب في مثل هذه القضايا من أهالي الضحية العفو عن القاتل – ويتم ذلك عادة مقابل قيام عائلة المدان أو الملك نفسه بدفع تعويض.

وفي حزيران (يونيو)، واجهت ريزانا نفيق، وهي خادمة منزليّة من سريلانكا، عقوبة الإعدام بقطع الرأس بعد أن تمت إدانتها بقتل طفل رضيع كانت ترعاه. ولم يكن هناك محام يمثل نفيق. وأيضاً بما أنها قدمت في سريلانكا وثائق يُزعم أنها كانت مزيفة، هناك احتمال أن نفيق، عند وفاة الطفل الذي كانت ترعاه، كان عمرها 17 سنة. وتبيّن في جلسة استئناف أن المترجم الشفوي ربما لم يكن مؤهلاً. وقد ظلت أسرة الطفل ترفض التكثير في العفو أو التنازل عن تنفيذ العقوبة. وما زالت قضية استئناف حكم الإعدام على نفيق عالقة أمام المحكمة في نهاية العام.

السجناء والمعتقلون السياسيون

في 19 أيار (مايو)، اعتقلت قوات الأمن الأسئلة متزوك الفالح في جامعة الملك سعود. وكان الفالح قد نشر في موقع للإنترنت، في 17 أيار (مايو)، على ثلاث صفحات انتقاداً للنظام القضائي، بما في ذلك الأوضاع في سجن بريدة بعد زيارة قام بها للإصلاحيين المعتقلين عيسى وعبد الله الحامد. وظل الفالح في السجن بدون تهمة بحلول نهاية العام. وأفادت منظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومان رايتس ووتش" أن الحكومة لم تسمح لمحامييه أو للمنظمات الإنسانية الدولية بالوصول إليه.

وفي 8 تموز (يوليو)، أطلقت السلطات سراح شقيقه، عبد الله الحامد، في 28 آب (أغسطس). وأفادت تقارير صحافية أن شرطة الأمن الداخلي كانت قد اعتقلت الإصلاحيين البارزين في تموز (يوليو) 2007، بتهمة التحرير على مظاهرة علنية قامت فيها النساء بالاحتجاج السلمي ضد استمرار احتجاز أقاربهما من دون تهمة أو محاكمة. وأفادت منظمة "هيومان رايتس ووتش" أن محكمة في بريدة

أصدرت في تشرين الثاني (نوفمبر) 2007، حكما على أحد الشقيقين بالسجن لأربعة أشهر وعلى الآخر لستة أشهر.

وأفادت منظمة مراقبة حقوق الإنسان "هيومان رايتس ووتش" أن منصور العوضة، وهو ناشط في جهود الإصلاح من منطقة الجوف، لا يزال في سجن الحاير ومن دون تهمة، منذ كانون الأول (ديسمبر) 2007.

الإجراءات القضائية المدنية والعلاج القانوني

ينظر ديوان المظالم، وهو مسؤول أمام الملك مباشرة، في القضايا التي تكون فيها وكالة حكومية أحد الأطراف. ولم ترد تقارير عن قضايا متصلة بحقوق الإنسان رفعت إلى ديوان المظالم خلال العام.

كما لم ترد تقارير عن دعاوى قضائية لطلب التعويض عن انتهاكات لحقوق الإنسان أو لوقف هذه الانتهاكات. وبدلاً من ذلك، قام المشتكون عموماً بإحالة قضاياهم إلى هيئة حقوق الإنسان، التي كانت تسعى نيابة عنهم أو تزود المحاكم بأراء تتعلق بقضاياهم. وكانت قضايا العنف المنزلي هي الأكثر شيوعاً. وكانت هيئة حقوق الإنسان متغيرة عموماً مع الشكاوى. ويوفر النظام في المملكة وسائل إدارية وقضائية لمعالجة الانتهاكات المزعومة.

واستطاع الأفراد الذين ي يريدون تقديم شكاوى ضد الشرطة أو قوات الأمن أن يقدموا هذه الشكاوى في مكتب الإمارة الخاصة بهم، الذي كان يتولى بدوره تسجيل الشكاوى وإجراء التحقيقات. ويقال إن بعض التحقيقات قادت إلى تأديب أو إقالة أفراد الشرطة.

تميز الشريعة ضد غير المسلمين ضد النساء في حساب التعويض في حالات القتل قضاء وقدراً أو التعويض عن الإصابات. فبناءً على تقسيم المذهب الحنفي للشريعة المتبعة في المملكة، وبعد أن تتوصل المحكمة إلى قرار بتحديد المسؤولية عن وقوع الأذى، يحصل المسلم الذكر على 100% من قيمة التعويض الذي تم تحديده، بينما يحصل الذكر اليهودي أو المسيحي على نسبة 50%， ويحصل جميع الآخرين، بما في ذلك "المشركين"، على 16/1 مما يحصل عليه المسلم الذكر. - أما المرأة فتحصل على نسبة 50% مما يحصل عليه الرجل في كل واحدة من هذه الفئات.

. التدخل التعسفي في خصوصية الفرد أو في شؤون الأسرة أو المنزل أو في المراسلات

يضم القانون الأساسي حرمة البيوت وخصوصية المراسلات. ويطلب نظام الإجراءات الجنائية من السلطات الحصول على إذن قضائي قبل تفتيش المنازل أو أمر من المحكمة قبل فتح وقراءة الرسائل الشخصية والوثائق الخاصة. وتتضمن المراسيم الملكية أحكاماً تلزم الحكومة بالدفاع عن حرمة المنازل من المداهنة غير القانونية، بينما تمنع القوانين والأنظمة المسؤولين من اعتراض البريد والاتصالات الإلكترونية باستثناء الحالات الضرورية التي تتطلبها التحقيقات الجنائية وتحقيقات الأمن الداخلي؛ وعلى الشرطة في مثل هذه الحالات أن تبين سبباً معقولاً وأن تحصل على إذن بذلك من أمير المنطقة. واحترمت الحكومة بصورة عامة هذه الحرمات، ولكن كانت هناك حالات تعدت فيها الحكومة على هذه الحقوق، كما كان يحدث عند قيام الشرطة الدينية بمداهنة منازل خاصة.

وبالرغم من هذه الأحكام المذكورة، قام موظفو الجمارك روتينيا بفتح الرسائل البريدية والشحنات للتفتيش عن بضائع مهربة، من ضمنها المواد التي تُعتبر إباحية أو تلك التي تبدو أنها مادة دينية إسلامية غير سنية. وفي بعض المناطق، كان المخبرون يبلغون وزارة الداخلية عن "أفكار هدامه" أو نشاطات مناهضة للحكومة أو "سلوك منافٍ للإسلام" في أحياهم.

شمل قيام الشرطة الدينية بإنفاذ المعايير الصارمة للسلوك الاجتماعي قيامها بإغلاق المؤسسات التجارية خلال أوقات الصلاة الخمسة اليومية، وكذلك الإصرار على الالتزام بمعايير اللباس الصارمة في الأماكن العامة، وفرض تجمعات النساء في الأماكن العامة المخصصة للرجال، ومنع الرجال الذين لا ترافقهم عائلاتهم من الدخول إلى الأماكن العامة المخصصة للعائلات. ووّجحت الشرطة الدينية في حالات عديدة النساء المواطنات والأجنبيات على عدم التزامهن بمعايير اللباس الصارمة، كما قامت باعتقال رجال ونساء لوجودهم في مكان واحد بدون علاقة زواج أو صلة قرابة وثيقة بينهم. ونظراً لعدم وجود معايير واضحة تبين ما هو اللباس غير المقبول أو الاختلاط المحظور بين الجنسين، بقي إنفاذ هذه الأنظمة عشوائياً وهو خاضع لوجهات النظر الشخصية لدى ضباط هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الميدان.

القسم 2 احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ) حرية الكلام وحرية الصحافة

لا ينص النظام الأساسي على حرية التعبير أو حرية الصحافة، ولم تحترم الحكومة عموماً هذه الحقوق في ممارساتها العملية. ويمثل أفراد الأسرة المالكة عدة وسائل إعلام كبرى، ولم يكن انقاد الأسرة المالكة بشكل علني مسموحاً للأفراد. وتنشط الحكومة في منع النقد ومراقبة النشاطات السياسية التي يقوم بها المواطنين. وفي حالات نادرة، انقد أفراد هيئات معينة أو إجراءات حكومية محددة علناً من دون تبعات.

ينص النظام الأساسي على أن دور وسائل الإعلام هو تنقيف الجمهور ودعم الوحدة الوطنية. ويمكن قانوناً حظر أية وسيلة إعلامية أو توقيف نشراتها مؤقتاً إذا اعتبر أنها قامت "بالترويج للفتنة والانقسام أو المساس بأمن الدولة وسمعتها" أو إذا "أساءت إلى كرامة الإنسان وحقوقه". واستمرت الحكومة في تقييد حرية التعبير والصحافة، وذلك بمنع نشر وتوزيع أية مصادر إخبارية تتقدّم الأسرة المالكة أو الإسلام. ومنعت أو أحرّت السلطات توزيع وسائل الإعلام الأجنبية المطبوعة، الأمر الذي كان يشكل رقابة فعلية على هذه الوسائل والمطبوعات. وجرت على مدى العام نقاشات مستمرة في وسائل الإعلام تختبر حدود المواضيع المسموحة للتغطية الإعلامية، بما في ذلك الإصلاح السياسي والاجتماعي، وإجراءات الوزارات الحكومية، وإساءة معاملة النساء والأطفال، وحقوق المرأة والإنسان، والفساد، وإيمان المخدرات والكحول، ومعدلات الجريمة والعنف، والاتجار بالبشر، وفيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، والشرطة الدينية.

وواصلت الحكومة إنفاذ القوانين القائمة التي تستند إلى المادة (12) من النظام الأساسي، والتي تمنح الدولة صلاحية منع "كل ما يؤدي للفرقنة والفتنة والانقسام". ويبْنِي جميع الموظفين الحكوميين من "المشاركة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في إعداد أي وثيقة، أو خطاب أو التماس؛ أو الانخراط في حوار مع الإعلام المحلي والأجنبى؛ أو المشاركة في أي اجتماعات تهدف إلى معارضته سياسات الدولة".

وهناك سياسة غير مكتوبة تلتزم الصحافة بها بشكل روتيني وتحظر هذه السياسة نشر انتقادات موجّهة ضدّ الأسرة المالكة والحكومة. ومارست الصحافة المطبوعة الرقابة الذاتية في هذا السياق. ترتبط بعض الصحف

بعلاقات وثيقة مع أفراد من الأسرة المالكة، بما في ذلك الصحفتان واسعنا التوزيع في العالم العربي، الشرق الأوسط والحياة، اللتان يملكونها أفراد من الأسرة المالكة. ويحث بيان السياسة الإعلامية الصادر عن الحكومة في سنة 1982 والذي لا يزال ساري المفعول الصحفيين على التمسك بالإسلام وعارضه للحاد والنهوض بالصالح العربية والحفاظ على التراث الثقافي. ويجب على وزارة الثقافة والإعلام إقرار تعين جميع كبار المحررين، وتملك سلطة إقالتهم أيضاً. وتحدد الحكومة خطوطاً عامة للصحف تتعلق بالقضايا المثيرة للجدل. وتقوم وكالة الأنباء السعودية، التي تملكها الحكومة، بنقل الأخبار الرسمية الحكومية. ويجب على جميع الصحف في المملكة الحصول على رخصة من الحكومة.

وقد غطت الصحفة، في الفترة من آذار (مارس) حتى حزيران (يونيو) وبشكل واسع حدث وفاة ستة مواطنين في شهر آذار، سببها المزعوم ملاحقة بالسيارات بسرعة عالية من أفراد الشرطة الدينية. وأدت الوفيات هذه إلى توجيه انتقاد كبير في الصحافة المطبوعة وفي منتديات الإنترنت، ودعت وسائل الإعلام إلى إجراء تحقيقات ومساءلة في هذه الحوادث. وقد برأت السلطات أفراد الشرطة الدينية وأطلقت سراحهم بعد التحقيقات.

وفي 7 تموز (يوليو)، نشرت صحفة الرياض خبر اعتقال قاض سعودي في دبي بتهمة حيازة واستخدام المخدرات. وقالت وزارة العدل أن الرجل لم يكن قاضياً، لكن الرياض نشرت تأكيداً من مصادرها مفاده أن الرجل قاض سعودي.

وفي حزيران (يونيو)، أقام الأمير فيصل بن عبد الله، رئيس جمعية الهلال الأحمر السعودي وأحد أبناء الملك، دعوى بالتشهير ضد الصحفي صالح الشحي من صحفة الوطن، بمبرر إجراءات الت詆م المحددة التي وضعتها وزارة الثقافة والإعلام. ولم تكن القضية قد انتهت مع نهاية العام.

وفي آب (أغسطس) 2007 أوقفت وزارة الثقافة والإعلام توزيع صحفة الحياة، بناءً على ما زعمت تقارير وسائل الإعلام أنه استباء الوزارة من "الأسلوب الغربي" الذي تتبعه الحياة - وانتقادها لوسائل محلية، أو إشارتها المبطنة إلى علاقة بين علماء دينيين مرموقين وبين الإرهاب.

وتعمل هيئة الصحفيين السعوديين بترخيص من الحكومة. والعضوية في الهيئة طوعية ومفتوحة للرجال والنساء. ومع أن الصحفيين غير المواطنين العاملين في البلاد كان يمكنهم نظرياً الانضمام إلى الهيئة كأعضاء، إلا أنهم لا يتمتعون بحق التصويت ولا يجوز لهم حضور الجمعية العمومية. ويكون مجلس إدارة الهيئة المنتخب من تسعه أفراد، من بينهم امرأان، ويجب أن توافق وزارة الثقافة والإعلام على كل منهم.

وقد تحسنت خلال العام تدريجياً القدرة على الوصول إلى المعلومات وإحصاءات الحكومة، لكنها ظلت محدودة. وتحسنت القدرة على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بميزانية الحكومة ومساءلة المسؤولين الرسميين. وكانت الحكومة تمتلك وتدير معظم محطات التلفزيون والإذاعة المحلية. وفي البرامج التي تذاكر محلياً، قام مراقبو الحكومة بازالة أية إشارات إلى أديان غير الإسلام، أو إلى الخنازير أو لحومها، أو إلى موضوع الجنس. وكانت الشبكات الفضائية الخاصة التي تملكها جهات سعودية، مثل "إم. بي. سي." و"أوربيت" و"إي. آر. تي."، وإن كانت مقارها الرئيسية في خارج البلاد، تحتفظ بمقاتب محلية وتعمل بموجب نظام الرقابة الذاتية. وهناك محطات فضائية أجنبية كثيرة أخرى تبث مجموعة واسعة من البرامج إلى البلاد.

وطلت نحو 30 محطة إذاعة تنتظر إصدار رخص لها خلال العام، مع أن عدة صحف مستقلة جديدة بدأت العمل.

ومع أن وجود أطباق الأقمار الصناعية كان ممنوعاً من الناحية القانونية، إلا أن الحكومة لم تفرض قيوداً على عدة ملايين من هذه الأطباق في البلاد، حيث كانت تزود المواطنين بالبرامج التلفزيونية الأجنبية. وانتشرت على نطاق واسع إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات الخارجية مثل القنوات الفضائية العربية والغربية وشبكة الإنترنت. ولم تمارس الحكومة رقابة على برامج التلفزيون الأجنبي. وكانت الأسرة الحاكمة أو عائلات التجار الثرية تمتلك معظم شركات الإعلام التي نقلت برامج التلفزيون الأجنبي إلى البلاد عبر الأقمار الصناعية.

وتعرض الصحفيون أحياناً للمضايقة والتخييف بواسطة مكالمات هاتفية أو رسائل البريد الإلكتروني؛ ولكن لم ترد تقارير عن مضائقات عنيفة في حق الصحفيين أثناء العام.

وأفادت لجنة حماية الصحفيين أن الشيخ عبد الرحمن البواك، وهو رجل دين سعودي، دعا في آذار (مارس) إلى محكمة كاتبين بسبب مقالات "ذات أفكار منحرفة دينياً" وإلى قتلها إذا لم يتوبا. وأفاد رئيس مجلس القضاء الأعلى، الشيخ صالح اللحيدان، في برنامج إذاعي بأيلول (سبتمبر) أن من المسموح بموجب الشريعة قتل مالكي قنوات التلفزيون الفضائية التي تبث مواد منافية للأخلاق. وبعد ردة فعل محلية ودولية قوية، وضـحـ اللـحـيـدـانـ مـلـاحـظـاتـهـ قـائـلاـ أـنـ مـالـكـيـ وـسـائـلـ إـلـيـاعـامـ يـمـكـنـ أـنـ يـخـضـعـواـ لـلـعـلـمـيـةـ الـقـضـائـيـةـ،ـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الـحـكـمـ بـالـإـعدـامـ.

وذكرت تقارير صحافية أن قناة "الإخبارية" التي تديرها الحكومة قد علقت خدمة أحد مقدمي البرامج، وعلقت البث الحي مؤقتاً، لأن مقدم البرنامج سمح ببث تعليقات سلبية عن سياسة الحكومة. وقامت القناة بعد ذلك بإعادة المذيع إلى الخدمة. وسهلت وزارة الثقافة والإعلام افتتاح مكاتب في الرياض لقناة الجزيرة العربية ولخدمة أسوشيتد برس. وكان بإمكاني هاتين الهيئتين، بحلول نهاية العام، إرسال بث الأخبار من داخل البلاد.

وسمح مجلس الشورى لوسائل الإعلام، المطبوعة والمذاعة، بمشاهدة إجراءاته واجتماعاته، لكن المجلس كان يغلق بعض الجلسات ذات الموضوعات المهمة أو المثيرة للجدل أمام وسائل الإعلام.

وأفادت منظمة العفو الدولية أن الأستاذ الجامعي سعيد بن زعير اعتقل في حزيران (يونيو) 2007 بتهم توفير مساعدة مالية لغير هابئين؛ وزعمت مصادر أخرى أنه ربما كان قد اعتقل لمنعه من الظهور على شاشة محطة الجزيرة وانتقاد الحكومة. وكان لا يزال رهن الاعتقال بحلول نهاية العام.

حرية الوصول إلى الإنترنت

فرضت الحكومة قيوداً على حرية الوصول إلى الإنترنت، ويقال إن شركة الاتصالات السعودية كانت تراقب البريد الإلكتروني وغرف الدردشة على الإنترنت. وبـدا خلال العام أن عدد المواطنين الذين يشاركون في تبادل الآراء والمعلومات عبر الإنترنت قد ازداد، بما في ذلك بـواسـطـةـ البرـيدـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـ ومـدوـنـاتـ الإنـترـنـتـ.ـ وـواـصـلـتـ الـحـكـمـةـ حـجـبـ مـوـاـقـعـ الإـنـترـنـتـ الـتـيـ اـعـتـرـتـهـ جـنـسـيـةـ أـوـ إـيـاحـيـةـ أـوـ حـسـاسـيـةـ سـيـاسـيـةـ،ـ أـوـ مـسـيـئـةـ لـلـحـكـمـةـ أـوـ لـأـفـرـادـ الـأـسـرـةـ الـمـالـكـةـ،ـ أـوـ "ـمـنـافـيـةـ لـلـإـسـلـامـ"،ـ أـوـ مـثـيـرـةـ لـلـمـشـاـكـلـ بـسـبـبـ مـضـمـونـهـاـ الـدـيـنـيـ الـمـثـيـرـ.

للجدل.- ففي تشرين الأول (أكتوبر)، مثلا، حجبت شركة الاتصالات السعودية موقع "صوت المرأة السعودية" بسبب مواد اعتبرتها مناهضة لسياسة الحكومة.

وأفاد الاتحاد الدولي للاتصالات أن عدد المشتركين في الإنترنت في سنة 2007 كان نحو 1.8 مليون شخص، وأن عدد المستخدمين كان يبلغ 6.38 مليون. وبموجب القانون، كانت إمكانية الوصول إلى شبكة الانترنت متوفرة فقط عبر شركات خدمة محلية تخضع لمراقبة الحكومة. لكن القانون لم يكن مطابقاً في الممارسة العملية، لأن بعض المواطنين كانوا يتحايلون علينا على سيطرة الرقابة عن طريق الوصول إلى الشبكة من خلال شركات تقدم خدمات الانترنت في دول أخرى، بواسطة الأقمار الصناعية. وواصلت الحكومة تبسيط الإجراءات الالزامية لتمكين المواطنين من تقديم طلبات بإعادة النظر في قرار حجب أو منع موقع معين على الإنترنت، وأفادت السلطات أن هذه الطلبات أدت إلى إلغاء الحجب عن بعض المواقع الشبكية. وكانت السلطات تحجب وبشكل روتيني الموقع التي تحمل مضموناً تعتبر الحكومة أنه يخرق المبادئ الدينية أو أنه متطرف أو معادي للحكومة. ولم يتم حجب معظم مواقع الشبكات الاجتماعية، مثل "فيسبوك". لكن شبكة "أوركوت" الاجتماعية التابعة لغوغل ظلت محجوبة طيلة العام.

يجرم القانون التشهير بالأشخاص على الانترنت واختراق المواقع الإلكترونية والوصول غير المشروع إلى مواقع الحكومة على الانترنت، وسرقة المعلومات المتعلقة بالأمن الوطني. ولم ترد تقارير عن أية مقاضاة لهذه الجرائم بحلول نهاية العام؛ لكن السلطات اعتقلت واحتجزت بصفة تعسفية بعض أصحاب المدونات الذين نشروا مضموناً اعتبرته الحكومة غير مقبول.

وقد أطلقت السلطات يوم 26 نيسان (أبريل) سراح فؤاد أحمد الفرحان، وهو صاحب مدونة ذو شعبية وصاحب موقع الانترنت المؤيد للإصلاح Alfarhan.org. وكانت السلطات قد اعتقلته في كانون الأول (ديسمبر) 2007، ولم توجه له أية تهم رسمية. ونقلت تقارير على الانترنت وفي الصحافة المطبوعة عن مسؤول في وزارة الداخلية أن اعتقال الفرحان كان بسبب "أخطاء ارتكبها".

وفي 5 أيار (مايو)، وجه المدعي العام اتهاماً غيابياً إلى رائف بدوي بسبب "إنشاء موقع إلكتروني يهين الإسلام"، وسعى المدعي إلى إصدار الحكم عليه بالسجن خمس سنوات وغرامة 3 ملايين ريال (نحو 800,000 دولار أمريكي). وقالت منظمة "هيومان رايتس ووتش" أن السيد بدوي كان قد استخدم الموقع لتعقب الانتهاكات التي ترتكبها الشرطة الدينية وطرح تساؤلات عن التفسير السائد للإسلام. وكان بدوي قد باع موقعه على الانترنت وفرّ من البلاد قبل توجيه التهمة له. وكانت السلطات في آذار (مارس) قد احتجزت السيد بدوي واستجوبته حول موضوع موقع الانترنت لمدة يوم واحد.

وفي 4 تشرين الثاني (نوفمبر)، قام أفراد عرّفوا عن أنفسهم بأنهم أفراد من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باحتجاز الشاعر والمدون رشدي القادر في الدمام، بسبب "كتابة شعر فيه اقتباسات من كتاب شعونة وتجديف". واحتجز هؤلاء الأفراد الشاعر لمدة قصيرة وضربوه وأرغموه على توقيع اتفاق يتعهد فيه بعدم نشر أعماله على الانترنت.

استمرت الحكومة في تقييد الحرية الأكademية. ومنعت الحكومة تدريس نظرية التطور وأعمال فرويد وماركس والموسيقى والفلسفة الغربية. ويقال إن مخبرين كانوا يراقبون التعليقات التي ترد في غرف الدراسة وينقلونها إلى الحكومة والسلطات الدينية. ومارس الأكاديميون الرقابة الذاتية.

وعلى عكس السنوات الماضية، جرى في معرض الرياض الدولي للكتاب عرض وبيع كتب تتعامل مع مواضيع محظورة، مثل التوأم الديني والفلسفة. وقد سمح للنساء بالعمل في بيع الكتب في المعرض، وكانت الأجنحة اليابانية والفرنسية والأمريكية تضم عاملاً من النساء سواء في الأيام المخصصة للعائلات أو تلك المخصصة للرجال فقط. لكن الزائرات من النساء لم يُسمح لهن بالاقتراب من الكتاب الرجال أثناء مناسبات التوقيع على الكتب، ولم تتمكن الكاتبات من النساء بالغوص نفسها للتتوقيع على أعمالهن في العلن. وكان على أفراد الشرطة الدينية الموجودين أثناء المعرض أن يحملوا شارات تعريف عن هويتهم.

ومنعت المعارض التربوية في القطيف مشاركة النساء. ولم يكن المعرض التربوي في القطيف في السنين الماضيتين قد تمكن من الحصول على موافقة الحكومة على مشاركة النساء أو على إقامة معرض مواز مخصص للنساء فقط.

فرضت الحكومة الرقابة على أشكال التعبير الفني العلني، ومنعت دور السينما والعروض الموسيقية والمسرحية العلنية، باستثناء ما اعتبر جزءاً من الفولكلور. وأفادت تقارير صحفية أن 12 رجلاً يشتبه في أن لهم علاقة بالشرطة الدينية عطلوا الاحتفال الثقافي الرسمي الذي يعقد في الرياض في موسم الربيع - والذي احتوى على مسرحيات للرجال ومسرحيات وأفلام للأطفال - وذلك بتدمير المعروضات والاقتراب من الزوار الذين يُزعم أنهم كانوا ينتهيون قواعد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كما تعرض مهرجان عكاوظ الثقافي في الطائف لانتقاد المحافظين بحجة أنه يروج لـ"تقاليد غير إسلامية وجاهلية"، لكن أكاديميين ومسؤولين كبار دافعوا علينا عن المهرجان الذي يعقد برعاية الحكومة.

وظلت المنتديات الثقافية والترفيهية التي يرعاها مواطنون أفراد تعمل في البلاد، مع أن المنظمين قد ألغوا دورة ألعاب لكرة السلة للنساء في جدة بعد سلسلة من التهديدات بالهاتف، حيث زُعم أنها كانت من الشرطة الدينية. ورحب النادي الأدبي في جدة بوفد من الكتاب الزائرين من جامعة أيوا، كما استضاف نادي الرياض الأدبي نفس المجموعة لمناقشة كانت مفتوحة للجمهور. وواصلت السلطات المحلية فرض إغلاق المنتديات الاجتماعية في الهدف في منطقة الأحساء، التي تقطنها أغلبية شيعية.

ورفعت الحكومة مؤقتاً الحظر عن عرض الأفلام للجمهور، حيث جرى عرض فيلم في كل من جدة والطائف في كانون الأول (ديسمبر). كما تم عرض أفلام دولية ومحليّة كثيرة أثناء مهرجان جدة السنوي الثالث للأفلام في تموز (يوليو). وفي 20 أيار (مايو)، افتتح وزير الثقافة والإعلام أول مسابقة رسمية للأفلام في البلاد، في مدينة الدمام. واستمرت المسابقة أربعة أيام، وكانت كل الأفلام المتنافسة فيها، وعددها 33 فيلماً، من إنتاج مواطنين.

اعتقلت الشرطة الدينية في الرياض فريقاً تلفزيونياً بحجة أنه كان يقوم بالتصوير أثناء وقت الصلاة.

وسمح تقديم المسرحيات وأداء الموسيقى علناً إذا كان ذلك الأداء من التراث الشعبي وجزءاً من مناسبة خاصة. وقامت سفارة أجنبية برعاية حفل للموسيقى الكلاسيكية لجمهور مختلط من الجنسين في الرياض. علاوة على ذلك، عقدت في أرجاء جدة معارض فنية لفنانين من النساء والرجال في فنادق ومجمعات تجارية

ومعارض مفتوحة، وكان معظمها برعاية ملكية. وأقيم معرض آخر لفنانة في مجمع الرشيد التجاري في الخبر.

بـ. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والنقابات

حرية التجمع

لا ينطوي النظام الأساسي إلى حرية التجمع، التي تقيدها الحكومة بشدة في الممارسة العملية. وكانت التظاهرات العلنية ممنوعة.

وعادة تم فصل الرجال عن النساء في الاجتماعات العامة. لكن اجتماعات غرفة التجارة في جدة وغيرها من التجمعات التجارية والطبية كانت مختلطة في حالات كثيرة. وقد يحدث خلال المؤتمرات الصحفية أن يقتصر جلوس الصحافيات على الصنوف الأمامية، بدلاً من تخصيص غرفة منفصلة لهن ووصولها بدائرة تلفزيونية مغلقة. وراقبت السلطات أي تجمع كبير غير عائلي خاصه في حال وجود نساء. وفرقت الشرطة الدينية أية تجمعات كبيرة غير عائلية في الأماكن العامة مثل المطاعم. لكن بإمكان الرجال والنساء الاختلاط في بعض الأماكن العامة التي تخدم غير المواطنين.

اعتقلت السلطات في مدينة القطيف التي تسكنها أغلبية شيعية في المنطقة الشرقية، 12 شخصاً على الأقل من المشاركون في أعقاب مظاهرة تأييداً للفلسطينيين في غزة. وفي 29 كانون الأول (ديسمبر)، فرقت الشرطة مظاهرة مماثلة في القطيف، واعتقلت المشاركون أيضاً في الأيام اللاحقة. لكن الشرطة لم تفرق مظاهرة مماثلة جرت في 29 كانون الأول (ديسمبر) في الصفوة، في المنطقة الشرقية.

وفي 31 كانون الأول (ديسمبر)، رفضت وزارة الداخلية طلباً من ناشطين لعقد اعتصام سلمي في الرياض تأييداً للفلسطينيين في غزة، متذرعة بأسباب أمنية.

وفي تموز (يوليو) 2007، اعتقلت الشرطة خمس نساء بعد أن اعتضمن خارج أحد السجون للمطالبة بإجراء محاكمة أقاربهن المحتجزين دون إبطاء. ولم تقع أية مظاهرات سياسية سلمية بإذن من الحكومة خلال العام.

حرية تكوين الجمعيات والنقابات

لا ينطوي النظام الأساسي إلى حرية تكوين الجمعيات والنقابات، وحدت الحكومة من هذا الحق بشدة في الممارسة العملية.

منعت الحكومة تأسيس الأحزاب السياسية أو أي نوع من التجمعات التي تعتبرها معارضة للنظام أو قد تتخطى حدود الانقاد المسموح به من خلال تحدي سلطة الملك. ويجب أن تحصل كل الجمعيات على رخصة من وزارة الداخلية، وعليها أن تتمثل لأنظمة الوزارة وتعليماتها؛ لكن الوزارة لم تستجب لطلبات سابقة قدمها مواطنون للحصول على هذه الرخصة.

فعلى سبيل المثال، قدم الناشط في حقوق الإنسان ابراهيم المقيطيب ومجموعته التي تسمى "جمعية حقوق الإنسان أولاً" طلباً للحصول على ترخيص للجمعية في سنة 2002. وعلى الرغم من استمرار نشاط الجمعية،

لم تتنقل المجموعة حتى الآن أي رد على هذا الطلب. وبما أن هذه المجموعة "غير مرخصة" رسمياً، يبقى من غير الواضح ما هي النشاطات المسموحة للمجموعة، وما هي النشاطات التي يمكن أن تتسبب في انتقاد أو عقوبة من جانب الحكومة. كذلك لا يجوز للمجموعة، من دون رخصة، السعي لجمع أموال تغطي تكاليف أعمالها، مما يقيد من نشاطاتها إلى حد بعيد. ولم تتخذ الحكومة أية خطوات لترخيص جمعية حقوق الإنسان أولاً خلال هذا العام، لكنها سمحت لها بالنشاط غير الرسمي.

وفي أيلول (سبتمبر) 2007، وجهت جماعة تطلق على نفسها اسم "هيئة حماية حقوق النساء في المملكة العربية السعودية والدفاع عنها" التماساً يحمل **1,100 توقيع إلى الملك**، تطلب فيه إلغاء الحظر على قيادة النساء للسيارات. ومع حلول نهاية العام، لم تستجب الحكومة لذلك الالتماس بعد. وقالت منظمة "هيومان رايتس ووتش" إن الجماعة تلقت تحذيراً من تنظيم أية مظاهرات. ولم تكن الجماعة قد حصلت على أية صفة قانونية بحلول نهاية العام.

ج. الحرية الدينية

ينص النظام الأساسي على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي. ويتوقع من كل المواطنين التمسك بمبادئ الإسلام. ويقوم النظام القانوني في المملكة على تفسير الشريعة كما تقره الحكومة. يعتبر اعتناق المسلم لدين آخر ارتداداً عن دينه، ويواجه الأشخاص المتهمون بالردة اعذاءات جسدية وتهديدات بالإعدام إذا لم يتراجعوا عن قرارهم ويتوبيون. - ولم ترد تقارير عن أية إعدامات بتهمة الردة منذ سنة 1992، ولكن في أواخر التسعينيات وردت تقارير عن تعرض سجناء للضرب حتى الموت على يد السلطات الحكومية لرفضهم التوبة عن رديمهم المزعومة.

لا يوجد اعتراف أو حماية قانونية للحرية الدينية، وهي حرية مقيدة للغاية في الممارسة العملية. فرضاً الحكومة قيوداً على ممارسة أية شعائر دينية باستثناء المذهب الإسلامي المقر رسمياً، كما قيدت الحكومة الممارسة العلنية للمذاهب الإسلامية الأخرى غير المذهب السنوي، ومنعت الممارسة العلنية للأديان الأخرى أو إعلان الانتماء إليها أو حيازة مطبوعات أو رموز تتصل بها. وقالت الحكومة إن سياستها الرسمية هي ضمان وحماية حق الجميع في العبادة في الأماكن الخاصة، بما في ذلك غير المسلمين الذين يتجمعون في منازل لأداء الشعائر الدينية. - لكن هذا الحق لم يتم احترامه دائماً في الممارسة العملية، كما أن تعريفه غير وارد في القانون.

وتحظر الممارسة العلنية لأي دين غير الإسلام. - ومع أن الحكومة قالت إن سياستها هي حماية الحق في امتلاك واستخدام المواد الدينية الشخصية، إلا أنها لم تبين هذا الحق في نص القانون.

وعلى عكس ما جرى إثر وقائع مماثلة في السنوات الأخيرة، تراجعت الحكومة عن قرارها بترحيل مسيحيين أجنب كانوا قد اعتقلوا لإقامة شعائر الصلاة في حوادث وقعت في المنطقة الغربية في شهر نيسان (أبريل) وفي منطقة القصيم في شهر أيار (مايو).

ووردت تقارير من الخبر، في حزيران (يونيو)، مفادها أن السلطات أغلقت ثلاثة مساجد شيعية كانت عاملة من سنوات. وواصلت المساجد السنوية عملها بحرية ومن دون مضائقات من الحكومة.

يحرّم القانون أعمال التجديف. وفي 31 آذار (مارس)، أصدرت محكمة حكم الإعدام على صبرى بويداى، وهو حلاق تركى، بعد أن نقل رجلان إلى السلطات أنه قد جدف على الله والنبي محمد في محل الحلاقة التابع له. وأقرت محكمة الاستئناف إدانته بتهمة التجديف. ولم يتم تنفيذ الحكم حتى نهاية العام.

كان المواطنين وخاصة الأجانب يتهمون أحياناً بأنهم يؤمنون بـ"السحر" وـ"الخرافات" وـ"الشعودة" أو يمارسونها. واستناداً إلى تفسير الحكومة للشريعة، يعتبر السحر من أسوأ مظاهر الشرك بالله، وهي تهمة عقوبتها الموت. وبخلاف السنة الماضية، لم ترد أية تقارير عن إعدام أشخاص تمت إدانتهم بممارسة السحر.

وفي شباط (فبراير)، ناشدت منظمة "هيومان رايتس ووتش" الملك لوقف إعدام فوزة فالح محمد علي، التي اعتقلت في سنة 2005 واتهمت بممارسة السحر. ويقال إن الأدلة كانت ضعيفة وإن المحكمة طبقت إجراءات غير عادلة أبداً. وأحيلت قضيتها إلى الديوان الملكي في كانون الثاني (يناير). وكانت لا تزال في السجن بحلول نهاية العام، حيث كانت في حالة صحة عقلية سيئة. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2007، اعتقل ضباط الشرطة في الطائف امرأة نيجيرية بتهمة "السحر" المزعوم. ولم يتوفر مزيد من المعلومات عن أي من القضيتيين بنهاية العام.

وأفادت الصحفة في تشرين الأول (أكتوبر) أن محكمة الاستئناف أيدت الحكم الصادر على "مشعوذة" سودانية بالسجن ثلاثة أعوام، والضرب بـ 1,500 جلدة، ومن ثم الترحيل.

وقد ورد أثناء العام عدد أقل من التقارير عن قيام مسؤولين حكوميين بمصادر معلومات دينية، ولم ترد تقارير عن قيام مسؤولي الجمارك بمصادر معلومات دينية من المسافرين، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين. وتمكن الأفراد من إحضار نسخ شخصية من الإنجيل، والصلبان، وأقراص رقمية (دي. في. دي.) تحتوي على خطب دينية مثل العظات، وغير ذلك من المواد الدينية وإدخالها إلى البلاد من دون صعوبة.

كما ورد عدد أقل من التقارير عن قيام الشرطة الدينية بمداهمة تجمعات دينية في منطقة الحجاز في الغرب، وفي المنطقة الشرقية. كما وردت تقارير عن احتفالات كبيرة علنية وأخرى في أماكن خاصة بمناسبة الأعياد الشيعية في القطيف. وكانت القيود الحكومية المفروضة على الاحتفالات بالأعياد الشيعية تختلف باختلاف المناطق.

مثلاً، تميز الاحتفال بذكرى عاشوراء في القطيف في كانون الثاني (يناير) بعدد أكبر من الاحتفالات التذكارية وعدد أكبر من المشاركيين مقارنة مع السنوات الماضية، وبوجود أقل لأفراد الأمن. كما ظهرت ممارسة أوسع لشعائر التطهير، وهي ممارسة كانت الحكومة في الماضي قد سعت إلى التقليل عنها.

وعلى العكس من ذلك، وفي مناطق أخرى تضم عدداً كبيراً من الشيعة مثل الأحساء والدمام، واصلت السلطات تقييد الممارسات الدينية الشيعية. وفرضت الحكومة قيوداً على الاحتفاء العلني بذكرى عاشوراء في هذه المناطق وفي مناطق أخرى يقيم فيها الشيعة والسنّة معاً. ومنعت الحكومة المسيرات العلنية واستخدام مكبرات الصوت لإذاعة عظات الشيوخ من المراكز الاجتماعية الشيعية، ومنعت في بعض الحالات التجمعات داخل هذه المراكز. ووردت تقارير عن أن هذه الإجراءات طبقت بصرامة في منطقة الأحساء، حيث زعم أن الحاكم المحلي قد استدعى نحو 30 زعيماً شيعياً من المنطقة قبل أسبوعين من الاحتفال بذكرى عاشوراء ليحضرهم من الاحتفالات العلنية. ولم يتضح ما إذا كان هذا الإجراء ينبع من موقف معاد للشيعة تحديداً أو أنه كان يهدف إلى الوقاية من اندلاع النزاعات في المناطق المختلفة من الناحية المذهبية. علاوة

المملكة العربية السعودية

على ذلك، قامت قوات الأمن بدوريات في شوارع الأحساء لضمان عدم وجود أعلام أو يافطات ترتبط بتلك الذكرى الدينية.

ووردت تقارير أن الحكومة منعت في شباط (فبراير) الاحفال العلني بذكرى الأربعين الشيعية الدينية في كل المناطق باستثناء القطيف التي تسكنها أغلبية شيعية.

وفي 22 حزيران (يونيو)، اعتقلت السلطات شيخاً شيعياً مرموماً في الأحساء بعد أن وصف بياناً معادياً للشيعة سبق أن أصدره 22 شيخاً سلفياً بأنه تحريض على العنف، وطالب بمزيد من الحقوق والتمثيل السياسي للشيعة في الأحساء. واحتجزت السلطات الشيخ الشيعي لمدة أسبوع واحد.

وفي 13 تشرين الأول (أكتوبر)، أفاد الموقع الشبكي "الراصد" أن السلطات قد اعتقلت الناشط في حقوق الشيعة فريد التمر لدى عودته من البحرين. وزعم أنه اعتقل واحتجز لخمسة أو ستة أيام بسبب نشاطاته المناهضة للحكومة والمؤيدة للشيعة.

وأخذت وزارة الشؤون الإسلامية تدابير لتخفيف اللهجة المتطرفة في المواقع الدينية. وفي 22 شباط (فبراير)، أفادت صحيفة عكاظ أن وزارة الشؤون الإسلامية قد عينت 1,500 شخصاً لرصد الخطاب الدينية في المساجد وكذلك نشاطات الأئمة عبر أرجاء البلاد. وورد في المقال أن أحد كبار مسؤولي وزارة الشؤون الإسلامية قد أقال بعض الأئمة بسبب انتهاكهم لأنظمة الوزارة. وأفادت صحيفة الوطن في 28 نيسان (أبريل) أن فرع وزارة الشؤون الإسلامية في جدة قد استدعى عدداً من الأئمة والخطباء في المساجد (ممن يلقون خطبة الجمعة) لاستجوابهم بشأن انحرافهم عن توجيهات الوزارة الرامية إلى منع الوعظ بالأيديولوجيات المتطرفة.

وأفادت صحيفة سعودي غازيت في 17 تشرين الأول (أكتوبر) أن وزير الشؤون الإسلامية، الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ قال إن الأئمة أحرار في الحديث عن القضايا المعاصرة في خطبهم، ولكن ضمن حدود. وقال إن الأئمة لا يجوز لهم الإساءة إلى دول أو شعوب أو منظمات، وإن للأئمة دوراً في تصحيح المفاهيم المغلوطة ومواجهة الأفكار المنحرفة.

ولم تسمح الحكومة رسمياً لرجال دين من غير المسلمين بالدخول إلى المملكة لغرض إقامة الشعائر الدينية، وذلك بالرغم من دخول البعض منهم بحجج أخرى، ولم تقم الحكومة عموماً بتعطيل الشعائر الدينية إذا أقيمت بعيداً عن الأنظار. - ونتجت عن هذه القيود صعوبات بالنسبة لغالبية غير المسلمين إذا أرادوا مواصلة الاتصال برجال دينهم وحضور الشعائر الخاصة بهذا الدين، ولكن ذلك لم يمنعهم عن التجمع فيما بينهم لممارسة معتقداتهم. - كان التبشير من قبل غير المسلمين، بما في ذلك توزيع مواد دينية غير إسلامية مثل الإنجيل، من نوعاً في المملكة من الناحية القانونية. -- أما كل من ارتدى في العلن رموزاً دينية يرى فيها المذهب الحنفي شركاً بالله، فعرض نفسه لخطر الاصطدام مع الشرطة الدينية.

وكان تعليم الدين الإسلامي الإلزامي في المدارس الحكومية على جميع المستويات. وتلقى جميع الطلاب تدريساً دينياً يتماشى مع تقاليد الإسلام السنوي المحافظ للمذهب الحنفي، وذلك بصرف النظر عن المذهب الإسلامي الذي تنتهي إليه أسرة الطالب. ولم تفرض على الطلاب الأجانب غير المسلمين في المدارس الخاصة دراسة مادة الإسلام. - ولم يجر بشكل منتظم إنفاذ القانون الذي يفرض حصصاً معينة لتحديد عدد الأطفال المسلمين

غير السعوديين المسموح في المدارس الدولية في البلاد (ما عدا المدارس المخصصة للجالية التي ينتمون إليها).

وعلى عكس السنة الماضية، لم ترد تقارير مفادها أن الشرطة الدينية ضغطت على الكفلاء وأرباب العمل للحصول على تعهادات شفوية من العاملين غير المسلمين بأنهم لن يشاركون في شعائر دينية غير إسلامية سواء أقيمت علناً أو في أماكن خاصة--.

إساءة المعاملة والتمييز داخل المجتمع

واصلت الحكومة إنفاذ التفسير الوهابي للإسلام السنوي. وواجه المسلمون الشيعة تمييزاً سياسياً واقتصادياً وقانونياً واجتماعياً ودينياً كبيراً، ببرضا الحكومة، بما في ذلك تقييد فرص العمل والدراسة، وتمثيلهم في المؤسسات الرسمية بنسبة أقل من نسبة عددهم بين السكان. كما كانت هناك قيود على ممارستهم لعقيدتهم، وعلى بنائهم أماكن عبادة ومرافق اجتماعية.

يقدر عدد المسلمين المنتسبين إلى الأقلية الشيعية بحوالي 8-10% من مجموع المواطنين، ويقطنُ أغلب الشيعة في المنطقة الشرقية، مع أن عدداً كبيراً منهم كان يعيش في المنطقة الغربية وفي نجران في الجنوب الغربي من المملكة. وأخضعت الحكومة المحلية في منطقة نجران أبناء الأقلية الإسماعيلية السليمانية (وهي أحد فروع الطائفة الشيعية) إلى تمييز تقره الحكومة في التوظيف وفي نظام القضاء وفي القدرة على ممارسة شعائرهم الدينية بحرية.

وبحلول نهاية العام، كان هادي المطيف، وهو من الشيعة الإسماعيلية السليمانية، لا يزال مسجونة تحت طائلة عقوبة الإعدام الصادرة بحقه في سنة 1996 بتهمة "إهانة النبي محمد". وكان الملك فهد آنذاك قد أمهل عقوبة الإعدام ضده، وواصل الملك عبد الله ذلك التمديد؛ لكن المطيف بقي في السجن وواجه فترات من السجن الانفرادي بعد عدة محاولات للانتحار.

ومع أن الشيعة يشكلون 40% من سكان المنطقة الشرقية، كان هناك ثلاثة من الشيعة فقط من أصل 150 عضواً في مجلس الشورى، وهو الهيئة التي يعينها الملك وتقوم بإصدار المشورة له واقتراح القوانين ومراجعة السياسات والتعليق عليها بناءً على طلب ملكي.

وفي 25 كانون الثاني (يناير)، أفاد الموقع الشبكي الرأصد أن متطرفين قاموا بتوزيع منشورات في المنطقة الشرقية قبل ذكرى عاشوراء اتهموا فيها الشيعة بالتخريب لتدمر الحرم الشريف في مكة، وإزالة الكعبة والجامع النبوي في المدينة، والقضاء على جميع المسلمين باستثناء الرافضة.

واعتقلت الشرطة في 7 أيلول (سبتمبر) الزعيم الديني الشيعي الشيخ توفيق العامر لإقامته الصلاة وفق الشعائر الشيعية. وأطلقت السلطات سراحه بعد احتجازه لـ 11 يوماً. وأفادت تقارير من منظمات غير حكومية أن الشرطة اعتقلت العامر مرة أخرى في حزيران (يونيو) لانتقاده بياناً وقعه 22 شيخاً سنياً وصفوا فيه الشيعة بأنهم أعداء للسنة.

لم تتوافر في المملكة أية أماكن عبادة علنية لغير المسلمين. - وعلى الرغم من وجود أعداد كبيرة من المسيحيين والهندوس والبوذيين وبعض اليهود المقيمين في البلاد، لم يسمح بإقامة أية كنائس أو معابد عامة

لهم. وظهرت تقارير تشير إلى وقائع عنف ومضائقات ضد مسيحيين بسبب التمييز الاجتماعي ضد العمال الأجانب إضافة إلى التمييز الديني ضدهم.

اشترطت الحكومة على غير المواطنين حمل بطاقات الهوية النظامية الخاصة بالمقمين (بطاقات الإقامة) التي تحتوي على إشارة إلى ديانة حاملها أي "مسلم" أو "غير مسلم". - وعلى عكس السنوات السابقة، لم ترد أية تقارير عن قيام بعض الكفلاء بالامتناع عن دفع الرواتب أو تجديد بطاقات الإقامة بناء على عوامل دينية.

ووردت تقارير أن مطوعين دينيين، غير مرتبطين بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويتصرون بمبادرتهم الخاصة، قد قاموا بمضائق مواطنين وأجانب واعتدوا عليهم.

وفي بعض الحالات، ظهرت في الصحف رسوم كاركاتورية تظهر السمات المعادية للسامية المرتبطة بالصور النمطية عن اليهود، إلى جانب رموز يهودية ومقارنات بين تصرفات الحكومة الإسرائيلية والنازية. وظهرت تعليقات صحفية معادية للسامية أحياناً في وسائل الإعلام الحكومية وخاصة، المطبوعة والإلكترونية، وذلك رداً على أحداث سياسية إقليمية.

واستمرت الوقائع التي استخدم فيها أئمة سنين، يتلقون رواتب حكومية، تعابير معادية لليهود وللمسيحيين وللشيعة في عزاتهم، وقام الخطباء في الجامع أحياناً بالدعاء لموت اليهود والمسيحيين، بما في ذلك من الحرم الشريف في مكة والمسجد النبوى في المدينة. ووردت تقارير أن وزارة الشؤون الإسلامية قد طرحت بعض الأئمة لاعتقالهم أفكاراً غير متسامحة، لكن أئمة آخرين من تحثوا بكلام مماثل سمح لهم بالبقاء في عملهم. ووردت تقارير عن أن أئمة في المنطقة الشرقية أيضاً دعوا إلى توجيه عقاب إلهي لليهود، وذلك في إطار أدبية خاصة.

وكانت الحكومة قد زعمت منذ سنة 2001 أن لديها مشاريع قائمة لإعادة النظر في الكتب المدرسية والمناهج ووسائل التدريس من أجل دعم فكرة التسامح وإزالة المواد التي تسيئ إلى الأديان الأخرى غير الإسلام. وعلى الرغم من آخر مجهود بدأته الحكومة في سنة 2006، ظلت الكتب المدرسية الابتدائية والثانوية تحتوي على بعض التعابير التي تظهر عدم التسامح إزاء التقاليد الدينية الأخرى، خاصة المعتقدات اليهودية والمسيحية والشيعية، والتي وفرت في بعض الحالات تبريراً لارتكاب العنف ضد غير المسلمين.

لمزيد من البحث في هذا الموضوع، يُرجى مراجعة تقرير الحريات الدينية الدولي لسنة 2008، في الموقع الشبكي www.state.gov/g/drl/irf/rpt

د. حرية التنقل، والمشردون داخلية، وحماية اللاجئين، وعديمو الجنسية

لا يضمن النظام الأساسي أياً من هذه الحقوق.

وكانت حرية التنقل مقيدة. وقيدت الحكومة هذا الحق بالنسبة للنساء استناداً إلى تفسيرها للشريعة الإسلامية. وباستثناء بعض المناطق الريفية التي لم يتم فيها إنفاذ هذا الحظر، كانت قيادة السيارات ممنوعة على كل النساء في البلاد. ويجب على كل شخص يرغب في مغادرة البلاد الحصول على تأشيرة خروج تصدرها الحكومة. ويحتاج المواطن الذي يقل عمره عن 21 سنة إلى إذن منولي أمره للسفر خارج البلاد. أما البنات القصر أو الراشدات غير المتزوجات لأباء سعوديين، فعليهن الحصول على إذن خطى من قريب ذكر.

ويجوز للنساء الحصول على بطاقات هوية خاصة بهن تحمل الصورة الشخصية، لكن الحكومة اشترطت موافقة رجل قريب أوولي أمر لحصولهن عليها. ويحق للنساء اللواتي يحملن جوازات سفر سارية المفعول الحصول على بطاقات هوية بناء على جواز السفر الذي يحملنه؛ ولكن إذا كانت المرأة لا تملك جواز سفر، يجب أن ثبتت رجل وصي عليها هويتها. وواصلت الحكومة خلال العام إصدار بطاقات الهوية الوطنية للنساء، على الرغم من معارضة المحافظين المتدينين. ووردت تقارير تشير إلى أن بعض النساء واجهن صعوبات في الحصول على بطاقات الهوية.

وإذا رفض الزوج منح الإذن بسفر زوجته غير المواطن، تصبح خياراتها إما أن تطلق زوجها أو أن تمنع عن السفر. وإذا طلقت زوجها، يمكن للحكومة أن تصدر لها تأشيرة خروج، ولكن من غير المحتمل أن تسمح لها بالعودة إلى البلاد بعد ذلك. وبدأت الحكومة في آذار (مارس) العمل باتفاقات يتم توقيعها قبل الزواج في الزيجات التي تكون فيها الزوجة غير مواطنة. ويجب على الطرفين أن يوقعوا اتفاقاً يسمح للزوجة غير المواطن بالسفر من دون إذن زوجها. ولا يسري هذا القانون بمفعول رجعي.

وقد توضع أسماء الإناث والأطفال القاصرين، حتى الذين يحملون جنسيات مزدوجة، على "قائمة سوداء" من جانب الهيئات الحكومية أو أفراد الأسرة الراغبين في منعهم عن السفر. وقد صدر مرسوم ملكي في كانون الثاني (يناير) يمنح النساء الحق في النزول في الفنادق من دونولي أمر ذكر. وفي القضايا التي وُجد فيها نزاع حول حضانة الأطفال بين المواطنين أو غير المواطنين المقيمين، أتاح القانون لولي الأمر الذكر إمكانية منع زوجته وأطفاله القاصرين والراشدين من السفر خارج المملكة.

يمعن النظام الأساسي أصحاب العمل من الاحتفاظ بجوازات سفر العاملين الأجانب؛ ولكن من الناحية العملية أفادت التقارير أن معظم الكفلاء احتفظوا بجوازات سفر العاملين الأجانب لديهم. يجب أن يحصل العامل الأجنبي على إذن من كفيلي للسفر إلى الخارج. وإذا تورط الكفيل في خلاف تجاري أو عمالي مع موظفين أجانب، يمكنه الطلب من السلطات منع الموظفين من مغادرة البلاد إلى أن تتم تسوية الخلاف. وفي بعض النزاعات المتعلقة بالعقود، استغل الكفلاء هذا الوضع للضغط على العاملين إما لقبول حل النزاع لصالح الكفيل أو ترحيلهم. وتم السماح للأجانب بالإقامة أو العمل في البلاد فقط بكفالة مواطن سعودي أو شركة تجارية. ولم يسمح القانون للأجانب بتغيير أماكن عملهم إلا بعد موافقة الكفيل على ذلك.

واحتجزت الحكومة جوازات سفر جميع المشتبه فيهم وكذلك الشهود في القضايا الجنائية، كما علقت إصدار تأشيرة خروج لهم إلى أن يتم حل القضية. وبالتالي أجبر بعض الأجانب على البقاء في البلاد لفترات مطولة رغم إرادتهم.

ولم تستخدم الحكومة سياسة النفي القسري، ولكنها لكتلت قد سحبت في وقت سابق الجنسية السعودية من بعض معارضي الحكومة الذين يقيمون في الخارج.

يمكن للمواطنين أن يهاجروا. وتنمنع الحكومة حمل الجنسية المزدوجة؛ ولكن فقط الأولاد الذين يحملون جنسية أخرى لكونهم ولدوا في الخارج يُسمح لهم بمعادرة البلاد مستعملين جوازات سفر غير سعودية. ويسمح نظام الجنسية الذي صدر في 2005 لبعض المقيمين منذ زمن طويل ولبعض الأجانب الآخرين بالحصول على الجنسية السعودية.

وأصلت الحكومة منع سفر بعض دعاة الإصلاح. وقامت السلطات أحياناً بمصادر جوازات سفر من يشتبه في أنهم معارضون كما صودرت جوازات سفر عائلاتهم. كما ألغت الحكومة حقوق بعض المواطنين في السفر إلى خارج البلاد لأسباب سياسية، من دون تبليغ الشخص المعنى أو توفير فرصة له للنظام من هذا الحظر.

وفي كانون الأول (ديسمبر)، أوقفت السلطات صاحب المدونة فؤاد الفرhan، الذي كان قد سبق اعتقاله، وذلك في مطار جدة، ومنعه من مغادرة البلاد لمخاطبة منتدى الصحافة العربية الحرة السنوي الثالث.

وكانت السلطات قد منعت عبد الرحمن اللام، المحامي الذي يمثل المرأة التي وقعت ضحية حادث الاغتصاب في القطيف في سنة 2006، من السفر إلى خارج البلاد منذ سنة 2004. ومنعته الحكومة خلال هذا العام من السفر إلى الخارج لاستلام جائزتين مرموقتين في مجال حقوق الإنسان. وكان من المفترض أن ينتهي مفعول حظر السفر في آذار (مارس) 2009. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) 2007، قامت السلطات بتعليق ومصادر رخصة مزاولة المهنة الخاصة به، بسبب محاولاته نشر معلومات عن حادث الاغتصاب. وتمت إعادة رخصة مزاولة المهنة له خلال العام الذي يعطيه التقرير.

وبحسب ما أفادت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تمت مصادر بطاقة هوية بعض الكتاب الشيعة الناشطين وأشخاص آخرين معروفيين من الحياة العامة لفترات تصل إلى 15 عاماً، كما حُرموا من أية وثيقة أخرى تثبت جنسيتهم، لأن هناك مزاعم تقول إنهم قد حصلوا على بطاقات الهوية الوطنية بشكل غير قانوني. وهناك أفراد من هذه المجموعة لديهم أوراق تثبت أنهم عملوا في وظائف حكومية لفترات طويلة. بينما انتزعت من آخرين بطاقات هويتهم.

حماية اللاجئين

لا ينص القانون على منح اللجوء أو مركز اللاجيء وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمركز اللاجئين لعام 1951، وبروتوكول 1967 الملحق بها. لكن الحكومة وضع نظاماً لتوفير الحماية للاجئين. ومن الناحية العملية زعمت الحكومة أنها وفرت للاجئين حماية من الإعادة القسرية إلى بلاد حيث توجد أسباب تبرر خشيتهم من الاضطهاد في حالة عودتهم إليها. وبينما ينص القانون الأساسي على أن "الدولة ستمنح اللجوء السياسي، إذا دعت إلى ذلك المصلحة العامة".

وفرت الحكومة حماية مؤقتة لأفراد قد لا تطبق عليهم صفة اللاجئين بموجب اتفاقية عام 1951 وبروتوكول سنة 1967 الملحق بها. وتعتمد الحكومة سياسة عدم منح مركز اللاجئين لأشخاص موجودين في البلاد بشكل غير قانوني، أو للذين بقوا في البلاد بعد انتهاء تأشيرة الحج التي منحت لهم.

وتعاونت الحكومة مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمات إنسانية أخرى في سبيل مساعدة اللاجئين ولتنمية اللجوء.

وأفاد مكتب ممثل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لدى دول مجلس التعاون الخليجي أن 57 لاجئاً عراقياً كانوا لا يزالون في البلاد اعتباراً من شهر تموز (يوليو). وكان مخيم رفحة للاجئين قد أغلق في العام الماضي. وقال ممثل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن المفوضية قامت منذ سنة 1991 بتسهيل إعادة توطين أكثر من 25,000 لاجئ عراقي إلى دول ثالثة.

ولم يعثر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين خلال العام المنصرم على أية أدلة تثبت وجود ممارسة الترحيل القسري. ووّقعت ثلاثة حالات في أيلول (سبتمبر) تعرض فيها مسلمون صينيون من الأوغور، الذين كانوا ينتظرون إعادة التوطين، للتهديد باحتمال ترحيلهم.

عديم الجنسية

قد قدر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين رسمياً عدد عديمي الجنسية الموجودين في البلاد بـ 70,000 شخص، كلهم تقريباً من المقيمين العرب الذين ولدوا في البلاد والذين يعرفون بفئة "البدون". ولأن "البدون" لا يحملون الجنسية، لا يمكنهم الحصول على جوازات سفر كما كانت إمكانياتهم للسفر إلى الخارج محدودة. وأعلنت وزارة الداخلية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان، للمرة الأولى خلال هذا العام، عن عزمها على دراسة مسألة "البدون".

وتتضمن فئة "البدون" الأشخاص الذين لم يحصل أسلافهم على الجنسية، بما في ذلك المنحدرون من القبائل الرحيل الذين لم تعتبر المملكة أسلافهم ضمن القبائل المحلية خلال فترة حكم مؤسس المملكة الملك عبد العزيز؛ والذين ولدوا لأباء أجانب هاجروا إلى المملكة قبل بدء العمل بقوانين الجنسية؛ ومهاجرون من مناطق ريفية لم يقم ذووهم بتسجيل ميلادهم لدى السلطات. وقد حرر "البدون" من فرص التوظيف والتعليم، بسبب افتقارهم إلى الجنسية. ويعتبر المتنمون إلى فئة "البدون" من أفق المقيمين في المملكة، وذلك بسبب مركزهم المهمش في المجتمع. وقد اتخذت وزارة التربية والتعليم خطوات لإدخال أطفال "البدون" إلى المدارس. وأصدرت الحكومة لـ "البدون" أذون إقامة مدتها خمس سنوات.

القسم 3 احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

لم يتمتع المواطنين بحق تغيير حكومتهم بالوسائل السلمية. وينص النظام الأساسي على أن الحكومة مؤسسة على مبدأ الشورى (التشاور)، ويتطلب أن يعقد الملك وولي العهد مجالس مفتوحة، وهي اجتماعات مفتوحة للأبواب حيث يحق من الناحية النظرية لأي مواطن أو مقيم أجنبي من الرجال أن يعبر فيها عن فكرة معينة أو أن يقدم تظلاماً. - ويمكن للأمير أو مسؤول مهم على المستوى الوطني أو المحلي أن يعقد مجلساً أيضاً. كما ينص القانون الأساسي على أن جميع الأفراد لهم الحق في الاتصال مع السلطات الحكومية حول أية قضية. وتقرر الحكومة حق الالتماس هذا بأنه حق يفترض أن يمارس من خلال الوسائل التقليدية غير العلنية، أي ليس من خلال وسائل الإعلام الجماهيري.

الانتخابات والمشاركة السياسية

بموجب نظام الحكم الملكي المرتبط بالأسرة المالكة والمبنى في النظام الأساسي، يملك عدد محدود فقط من أفراد الأسرة المالكة صوتاً في اختيار زعمائهم، أو في تشكيل الحكومة، أو تغيير النظام السياسي. وفي سنة 2006، أصدر الملك قانوناً جديداً للخلافة في الحكم يعدل النظام الأساسي الصادر في سنة 1992، وبوضع صيغة رسمية للإجراءات المتتبعة في هذا السياق، وذلك عن طريق إنشاء "هيئة البيعة" التي تخلو الملك وولي عهده عند وفاة أي منهما أو عجزه عن القيام بمهامه. وت تكون هيئة البيعة من جميع الأبناء الأحياء لعبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، مؤسس المملكة الحديثة، وبعض الأحفاد من الأبناء الذين توفوا. وتتأتي هذه الهيئة توسيعاً لدور الأسرة الحاكمة في عملية اختيار الحكام.

ويعمل الملك كرئيس لمجلس الوزراء، وي العملولي عهده نائباً لرئيس مجلس الوزراء. ويعين الملك جميع الوزراء الآخرين الذين يعينون بدورهم وبموافقة مجلس الوزراء المسؤولين التابعين لهم.

وجاز فقط للمواطنين غير العسكريين الرجال ممن بلغ عمرهم على الأقل 21 عاما التصويت في انتخابات سنة 2005، وذلك لشغل 592 مقعداً في 178 مجلساً استشارياً محلياً (نصف إجمالي عدد المقاعد) في جميع أنحاء المملكة. ولم يكن هناك مراقبون مستقلون لهذه الانتخابات. وأشارت الإحصائيات غير الرسمية إلى أن نسبة المشاركة في الانتخابات قد بلغت 10 – 15% من الذين يحق لهم الاقتراع. وأكمل الملك تشكيل المجالس في 2005 بتعيين 592 رجلاً لشغل النصف الثاني من مقاعد المجالس.

أنشأ النظام الأساسي لسنة 1992 أيضاً مجلس الشورى الذي يراجع الأنظمة المقترحة من الوزارات ويصوت عليها ويقدم توصيات بشأن بعض هذه الأنظمة إلى الملك. يتكون مجلس الشورى من 150 عضواً من الرجال الذين تم تعيينهم في سنة 2005 لمدة أربع سنوات، وتتبقى عنده 11 لجنة. وقد منح المجلس سلطة المبادرة بسن قوانين، يتم إرسالها من ثم إلى الملك للحصول على موافقته. وقبلت الحكومة عموما التعديلات المقترحة من المجلس. كما عقد مجلس الشورى جلسات استماع مع بعض مسؤولي الحكومة لمراجعة أداء الوزارات؛ وكان على جميع وزراء الحكومة، بما في ذلك كبار الأمراء، الامتثال لطلب عقد جلسة استماع. ونقل التلفزيون بعض هذه الجلسات، وليس كلها، وذلك بعد حدوثها. ولمجلس الشورى سلطة طلب الوثائق من الوزارات. ويمثل المجلس سلطة غير مباشرة ومحفوظة في شؤون الميزانية، حيث يجب أن يوافق المجلس على أولويات النفقات للوزارات المختلفة. وقد تصدى المجلس فعلياً لفرض ضرائب جديدة.

تشكل هيئة كبار العلماء مؤسسة استشارية أخرى للملك وللمجلس الوزاري. وتقوم هذه الهيئة بمراجعة السياسات العامة للحكومة لمطابقتها مع الشريعة. وتشكل الهيئة مصدراً مهماً للشرعية الدينية للحكومة والأسرة المالكة، واستجابت الحكومة لآراء الهيئة حول الأنظمة ورسم السياسة عموماً.

تقليدياً، كان الاتصال بين المواطنين والحكومة يتخد طابع العلاقة ما بين الراعي والرعية، ومن خلال جماعات النسب والمصاهرات، كالقبائل والعائلات، والتسلسل المهني الهرمي. - وكان بالإمكان أن يتم الاتصال مباشرة بالوزراء وأمراء المناطق ومناقشتهم في الدوائر التي يعقدهنها أسيادها.

لم يسمح القانون بتشكيل أحزاب سياسية. وكان حزب الخضر هو الحزب السياسي الوحيد الذي عمل في البلاد، وقد عمل بشكل غير قانوني. وفي سنة 2006 أعلن عن تشكيل جماعة مقرها باريس تدعى جبهة المعارضة السعودية الديمقراطية، ودعت الجماعة إلى الإطاحة بالحكم الملكي بأسلوب سلمي. - ولم تكن جبهة المعارضة السعودية الديمقراطية نشطة في العلن خلال السنة التي يغطيها التقرير.

وقدمت عدة جماعات، بما فيها مجموعات من النساء والشيعة، التماسات تدعو إلى الإصلاح السياسي خلال العام ومنذ سنة 1992. ولم يكن التصويت في الانتخابات مسحوباً للنساء، ولا الجلوس في مقاعد الوزارة أو القضاء. لكن الحكومة سمحت للنساء بترشيح أنفسهن لمناصب في مجلس غرفة التجارة والصناعة في الرياض، ولكن لم يتم انتخاب أي منهن. وقد انتخبت امرأتان لعضوية مجلس غرفة التجارة والصناعة في جدة في سنة 2007. لم تكن هناك أية امرأة بين أعضاء مجلس الشورى ومجموعهم 150 شخصاً، ولا في مجلس الوزراء، ولا في مجلس القضاء الأعلى. وقام مجلس الشورى في سنة 2006 بتعيين ست نساء كمستشارات بدوام جزئي لتقديم المشورة في المسائل المتعلقة بشؤون المرأة والأسرة. -

لم يوجد بين أعضاء مجلس الوزراء أي شخص من الأقليات الدينية. وكان ثلاثة فقط من بين أعضاء مجلس الشورى الـ 150 من الشيعة، وكذلك بعض القضاة، مع أنه لا توجد قوانين تمنع مشاركة الأقليات الدينية في الحكومة.

الفساد والشفافية الحكومية

ينص القانون على معاقبة الفساد الحكومي الذي يعتبر جنائية. ويتعزز الموقفون الذين يقبلون الرشوة لعقوبة السجن 10 سنوات أو الغرامة بمبلغ يصل إلى مليون ريال (نحو 267,000 دولار). لكن الفساد بقي مشكلة، وانتشر بين السكان على نطاق واسع الانطباع بأن هناك فساداً في صفوف بعض أفراد الأسرة المالكة وكذلك في أوسع السلطة التنفيذية. وكان لغياب الشفافية في حسابات الحكومة وفي عملية اتخاذ القرار أثر في تشجيع انتشار هذا الانطباع. ولم يكن المسؤولون الحكوميون خاضعين لأية قوانين تفرض عليهم الإفصاح عن أحوالهم المالية، كما لم توجد قوانين تعطي للعموم الحق في الاطلاع على المعلومات الحكومية، بما في ذلك ميزانيات الوزارات. ولكن، وعلى عكس السنوات السابقة، كانت المعلومات عن حالات معينة من الفساد، ومزاعم عن الفساد، وإجراءات الحكومة ضد الفساد، متوفرة بشكل علني داخل البلاد. واستدعي مجلس الشورى الوزراء للحضور أمامه والرد على الأسئلة، ضمن ممارسته لمسؤوليته الرقابية.

وقدّمت هيئة الادعاء والتحقيق، وهي هيئة مستقلة مسؤولة أمام مجلس الوزراء، بالتحقيق في قضايا الرشوة ضد موظفين حكوميين. ونظرت الهيئة في 12,466 قضية تمسّ مسؤولين ووكالات حكومية خلال النصف الأول من العام. وتعرفت الهيئة على حالات من بينها التزوير والرشوة وإساءة معاملة الجمهور. وفي الفترة نفسها، أصدر ديوان المظالم 2,695 حكماً في قضايا تأديبية جنائية (1,368 قضية) وإدارية ضد مسؤولين ووكالات حكومية.

وفي 14 آب (أغسطس)، نشرت صحيفة سعودي غازيت خبراً مفاده أن وزير الصحة حامد المانع كشف عن محاولة من جانب شركة خاصة لرشوة موظف في الوزارة. وقام الموظف بالتبليغ عن محاولة الرشوة؛ واعتقلت السلطات ممثل الشركة، وفرضت عقوبة مالية على الشركة.

وفي 8 تشرين الأول (أكتوبر)، طلبت صحيفة عرب نيوز التحقيق في عمليات فساد تتعلق بعقود في مشاريع طرق كبرى، وبيّنت أن العقد الأصلي للمشروع كان بقيمة 698 مليون ريال (نحو 186.1 مليون دولار)، وأنه أحيل مرات عديدة بعد ذلك إلى عقود من الباطن (عقود فرعية) وتم تنفيذه في النهاية بمبلغ 18.2 مليون ريال (4.9 مليون دولار).

وفي تشرين الثاني (نوفمبر)، أصدرت محكمة في الطائف حكماً على 26 شخصاً، من بينهم 24 موظفاً حكومياً، اتهموا بقبول رشوات بقيمة نحو 100,000 ريال (27,000 دولار).

وغير حكومية بالتحقيق فيما يدعى وقوعه

القسم 4 موقف الحكومة من قيام هيئات دولية
من انتهاكات
لحقوق الإنسان

تسترشد إجراءات الحكومة الرامية إلى حماية حقوق الإنسان بتفسيرها للشريعة. وبموجب المادة 26 من القانون الأساسي "تقوم الدولة بحماية حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية".

وكانت الهيئتان المحليتان المرخصتان من وزارة الداخلية المعنيتان بحقوق الإنسان، وهما هيئة حقوق الإنسان الحكومية التي تأسست في سنة 2005، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي تمولها الحكومة، تعملان في نطاق مقيدين، وتعتمدان على دعم الحكومة. أما المنظمة الوحيدة غير المرخصة المعنية بحقوق الإنسان، وهي جمعية حقوق الإنسان أولاً، فكانت تعمل من دون صفة قانونية رسمية. وحسب منظمة "هيومان رايتس ووتش"، قدمت مجموعة من المواطنين في أيلول (سبتمبر) 2007 طلباً ثانياً، بعد الطلب الأول الذي قدمته في سنة 2003، إلى وزير التراثون الاجتماعي لتسجيل "اللجنة الوطنية السعودية لحقوق الإنسان". ولم ترد أية معلومات عن رد الحكومة.

وواصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تلقي طلبات للمساعدة وشكوى عن الحكومة. ومعظم أعضاء الجمعية من الأكاديميين، واثنان من أعضائها السابقين هما الآن أعضاء في مجلس الوزراء. كما توجد 10 نساء بين أعضاء الجمعية، ومجموعهن 41 عضواً. واحتفظت الجمعية الوطنية بمكاتبها في كل من جدة والدمام والرياض وجيزان. وحاولت الجمعية الوطنية حل القضايا بأسلوب العمل مع الوكالات الحكومية. كما طورت الجمعية كتاباً بعنوان "اعرف حقوقك"، كان متوفراً في عدة لغات. وبشرح الكتيب للمتهمين بالجرائم حقوقهم بموجب القانون في ما يتعلق بالاعتقال والتحقيق والنفيذ والمحاكمة. وقامت الحكومة بتمويل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وقبلت نصيحة ورأي اللجنة، لكنها لم تتصرف دائماً بناءً على توصياتها.

وفي 3 أيلول (سبتمبر)، أعلنت هيئة حقوق الإنسان عن افتتاح فرع للنساء في الرياض للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان التي تمس النساء والأطفال. وأفادت الهيئة في تشرين الأول (أكتوبر) أن الفرع قد تعامل مع 52 قضية عنف منزلي. وفي 9 أيلول (سبتمبر)، أفادت صحيفة عرب نيوز أن هيئة حقوق الإنسان قد نظرت في أكثر من 10,000 شكوى في السنوات الثلاثة الأولى من وجودها.

وقدّمت هيئة حقوق الإنسان خلال العام بتيسير زيارة قامت بها منظمة "هيومان رايتس ووتش" لدراسة أوضاع العاملين الأجانب. ونشرت "هيومان رايتس ووتش" تقريراً عن استنتاجاتها، انتقدت فيه البلاد. كما وجهت "هيومان رايتس ووتش" ومنظمة العفو الدولية في عدة مناسبات انتقادات للحكومة، وطالبتها بوقف تنفيذ عمليات إعدام كان قد تم تحديد موعدها، أو قامت بإلقاء الضوء على اعتقال واحتجاز الناشطين. وكانت الحكومة عموماً تنظر إلى المنظمات الدولية غير الحكومية بعين الشك. وفي تشرين الأول (أكتوبر)، طلبت منظمة "هيومان رايتس ووتش" رسمياً إذن لزيارة البلاد لمراقبة محاكمة المتهمين بالإرهاب؛ ولم يلق الطلب استجابة بحلول نهاية العام.

وقدّمت ياكين إرتورك، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، بزيارة البلاد في الفترة من 3 إلى 13 شباط (فبراير). لكن طلبات لزيارة البلاد قدمها خمسة مقررين خاصين لحقوق الإنسان أو أفرقة عاملة في الأمم المتحدة، منذ سنة 2005، لم تكن قد لقيت ردًا حتى نهاية العام.

القسم 5 التمييز والتعسف الاجتماعي والاتجار بالأشخاص

يمنع القانون التمييز العنصري ولكن ليس التمييز على أساس الجنسية. ومع ذلك، وردت تقارير عن تمييز عنصري ضدّ أشخاص من أصول غير عربية، خاصة من أصول إفريقية. ويرسخ التفسير السائد للشريعة

التمييز القائم على النوع الاجتماعي، بما يتضمن في تطبيق قوانين الميراث والطلاق والإجراءات القضائية، وكذلك في الفرص التعليمية والاقتصادية الاجتماعية الضيقة المتوفرة للنساء. وتعاونت الحكومة مع منظمات خاصة لتقديم خدمات للمعوقين؛ ولكن لا توجد أنظمة قانونية تتضمن على حق المعوقين في سهولة الوصول إلى المؤسسات العامة. وظللت الأقلية الشيعية تعاني من التمييز الاجتماعي والقانوني والاقتصادي والسياسي.

المرأة

كان التمييز ضد النساء مشكلة كبيرة. مثلاً، لاحظت مقررة الأمم المتحدة الخاصة، ياكين إرتورك، مع إقرارها بتحقيق تقدم في أوضاع المرأة، وخاصة قدرة النساء على الوصول إلى التعليم، أن النساء يفتقرن إلى الاستقلال الذاتي، وحرية التنقل، والاستقلال الاقتصادي؛ وهناك ممارسات تقوم على التمييز فيما يخص الطلاق وحضانة الأطفال؛ ولا يوجد قانون يجرم العنف ضد النساء؛ كما توجد صعوبات تمنع كثيرة من النساء من الهرب من بيئات يتعرضن فيها لإساءة المعاملة.

تنص الشريعة الإسلامية إساءة المعاملة والعنف ضد كل الأشخاص الأبرياء ومن ضمنهم النساء. كما تجري الشريعة الاغتصاب، الذي يعاقب بالإعدام، مع أن هذه العقوبة لا تغطي الاغتصاب الذي يرتكبه الزوج في حق زوجته. ولم تتوفر إحصاءات عن الاغتصاب وأحكام الإدانة بتلك الجريمة، لكن بعض القضايا كانت معروفة للعلن. مثلاً، أفادت صحيفة عرب نيوز يوم 20 نيسان (أبريل) أن الحكومة قد أعدمت جنديين لاغتصابهما امرأة غير مواطنة عمرها 20 سنة. وأفادت وكالة الأنباء السعودية أن السلطات أعدمت في 14 تشرين الأول (أكتوبر) مواطناً في القصيم بتهمة السرقة والاغتصاب تحت تأثير الكحول.

وكان من الصعب توثيق حوادث الاغتصاب، نظراً للوصمة الاجتماعية التي تلحق بالضحايا؛ لكن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن اغتصاب النساء والأولاد والعنف المنزلي ضد النساء ظلت كلها مشاكل خطيرة. ولم يتم التبليغ عن معظم حوادث الاغتصاب، لأن الضحايا يواجهن انتقاماً اجتماعياً، وكثيراً ما يعتبرن غير صالحة للزواج، بل قد يلحق بهن العقاب نتيجة تعرضهن للاغتصاب.

ولم توجد قوانين تحظر العنف المنزلي تحديداً، وكان من الصعب تحديد عدد القضايا بسبب الحظر الاجتماعي المفروض على التبليغ العلني. وقالت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في سنة 2007 إن النساء بقين يعانين من إساءة المعاملة على يد أزواجهن وأبنائهن وإخواتهن من دون التبليغ عن ذلك. ويوجد تهاون كبير إزاء العنف ضد النساء. ونادرًا ما جرت مقاضاة مرتكبي الإساءة، وكذلك التحقيق في شكاوى الهجوم العنيف ضد النساء أو اغتصابهن أو قتلهن، أو انتحارهن. كما أن النساء اللواتي يُلغفن عن تعرضهن للاغتصاب واجهن عقوبة السجن واتهامات بارتكاب الزنا.

وفي تموز (يوليو) 2007، واستجابةً لعدم توفر خدمات لضحايا العنف المنزلي، أصدر الملك مرسوماً ملكياً أنشأ البرنامج الوطني لسلامة العائلة. وفي أيلول (سبتمبر)، بدأت لجنة الحماية الاجتماعية، وهي منظمة جديدة تتكون من عدة دوائر حكومية، برنامجاً لتوعية العاملين في مجال الصحة عن العنف المنزلي وإيذاء الأطفال. وتلقت هيئة حقوق الإنسان خلال العام شكاوى عن العنف المنزلي، وساهمت في حلها وذلك بإحالتها إلى مكاتب حكومية أخرى. وفي سنة 2007، تحدثت تقارير وسائل الإعلام عن عدم كفاءة المؤسسات العمومية في الاستجابة إلى العنف المنزلي. وظللت المؤسسات العامة، ومن بينها وزارة الشؤون الاجتماعية، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، تتلقى تقارير عن العنف المنزلي. وأشارت التقارير

إلى تحسن في الاستجابة إلى الشكاوى المقدمة من الجمهور. كما تضاءل عدد تقارير وسائل الإعلام عن المشكلة خلال العام.

دلت دراسة أعدتها منظمة "هيومان رايتس ووتش" على وجود نحو 1.5 مليون من خدم المنازل في البلاد، ومعظمهم من النساء. ولم تتوفر إحصاءات عن كثرة وقوع إساءة معاملة خدم المنازل؛ لكن المنظمات غير الحكومية الأجنبية والصحافة الصادرة باللغة الإنجليزية كثيرة ما نشرت تقارير عن هذه القضايا. ففي 12 حزيران (يونيو)، أفادت صحيفة سعودي غازيت أن خادمة إندونيسية أدخلت إلى مستشفى في الدمام وعليها علامات العنف الجسدي، وماتت بعد دخولها المستشفى بفترة قصيرة. وفي 27 حزيران (يونيو)، نشرت عرب نيوز خبراً مفاده أن خادمة منزلية تعرضت لاغتصاب جماعي من أربعة رجال، من بينهم مخدومها، حيث تركوها عند بوابة سفارتها. وفي 27 تموز (يوليو)، أفادت عرب نيوز أن خادمة التجأت إلى سفارة بلادها بعد أن تعرضت للخطف والإغتصاب الجماعي. وفي 8 آب (أغسطس)، طلبت امرأة نيبالية العون من سفارتها وزعمت أن كفيلها قد اغتصبها وأساء معاملتها جسدياً.

ونشرت الصحافة الصادرة باللغة الإنجليزية عدة مقالات افتتاحية تلقت الانتباه إلى المشاكل المتعلقة بحقوق خدم المنازل. وقال ممثلو سفارات دول أجنبية إن قضايا إساءة معاملة خدم المنازل الأجانب كانت في ازدياد، لكنهم أضافوا أنها تمثل أقلية بين تجارب مواطنين في المملكة. واقترحت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تغييرات على نظام الكفالات يغير تعريف العلاقة بين الموظف والكفيل، بهدف تقليص نسبة إساءة المعاملة؛ ولم تتخد الحكومة إجراءاً بشأن هذه التوصيات بحلول نهاية العام.

وطلب أكثر من 500 خادمة منزلية المأوى في سفاراتهن نتيجة العنف الجنسي أو أشكال أخرى من العنف. وتلقت السفارات الأجنبية تقارير كثيرة تفيد أن أرباب العمل أساووا معاملة النساء الأجنبية العاملات كخدم المنازل. ووفرت بعض سفارات الدول التي يعمل الكثير من رعاياها كخدم المنازل ببيوتاً آمنة يمكن أن يلجأ لها مواطنوها هرباً من ظروف العمل التي قد تشمل الحبس الإجباري أو الحرمان من الطعام أو عدم دفع الرواتب أو الضرب أو العنف الجنسي أو الاغتصاب. وفي حالة واحدة اتهم أحد أرباب العمل وكالة استقدام بضرب خدم المنازل. واتهمت وسائل الإعلام والبعثات الدبلوماسية التي تمثل البلدان المصدرة للخدم أرباب العمل بارتکاب كثير من أشكال إساءة معاملة خدم المنازل، مثل الحبس الإجباري، والحرمان من الطعام، وعدم دفع الرواتب، والضرب.

وقد ارتفع خلال العام عدد التقارير عن إساءة معاملة خدم المنازل. وقالت صحيفة عرب نيوز إن السفارة الإندونيسية أفادت عن استلام 102 شكوى عن الهجوم الجنسي، و156 قضية عن التعذيب الجنسي تعرض لها مواطنوها في النصف الأول من العام. ويقال إن مكتب التوظيف الأجنبي في سريلانكا قرر الحد من عدد الخادمات السريلانكيات القادمات إلى المنطقة، مشيراً إلى زيادة عدد حالات إساءة المعاملة. ويقدر أن هناك 500,000 من خدم المنازل السريلانكيين يقيمون في المملكة. وفي 11 أيلول (سبتمبر)، نشرت سعودي غازيت خبراً مفاده أن حكومة الفلبين كانت تدرس زيادة شروط السن الأدنى المسموح به لخدم المنازل في البلاد، بهدف تقليل تعرضهم لإساءة المعاملة. وقد أطلقت محطة تلفزيونية في قطر حملة توعية عامة بعنوان "لا تحرموني من إنسانيتي"، وجرى بثها في البلاد، حيث سلطت الضوء على إساءة معاملة خدم المنازل باستخدام صور قوية، الأمر الذي أثار نقاشاً وطنياً عن الموضوع.

يحظر القانون ممارسة البغاء. غير أن التقارير أفادت بقيام بعض النساء (والرجال)، وخصوصاً الأجنبيات والأجانب، بممارسة الدعارة. ولم يعرف مدى انتشار هذه الظاهرة. ووردت تقارير عن وقوع اتجار بالنساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري.

كان القانون والعرف يميزان ضد المرأة. وظلت النساء - خاصة في القرى والمناطق الريفية - يواجهن التمييز، وبقين لا يعرفن عن حقوقهن بموجب الشريعة. ومع أن من حقهن امتلاك الأموال الخاصة بهن وتلقي الدعم المالي من الأزواج أو الأقارب الذكور، إلا أن النساء يملكن قدرًا قليلاً من الحقوق السياسية والاجتماعية، ولم يعاملن كأعضاء سواسية في المجتمع. وبموجب تفسير المؤسسة الدينية للشريعة الإسلامية، مُنعت النساء المسلمات من الزواج من غير المسلمين، ولكن سُمح للرجال المسلمين الزواج من مسيحيات ويهوديات. ولا يجوز للنساء الزواج من غير السعوديين بدون تصريح حكومي، كما يجب على الرجال الحصول على إذن من الحكومة للزواج من نساء غير سعوديات من خارج دول مجلس التعاون الخليجي فقط.

ولم توجد جماعات لحقوق الإنسان معترف بها وتركز تحديداً على حقوق المرأة. وقد عالجت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عدة مسائل تتعلق بحقوق المرأة. وافتتحت هيئة حقوق الإنسان فرعاً للنساء في الرياض للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والأطفال. وأفاد الناشطون في مسألة حقوق الإنسان عن تحقيق تقدم أكبر في مجال حقوق النساء مقارنة مع أي مجال آخر متعلق بحقوق الإنسان.

وكانت حقوق النساء مقيدة من حيث استخدام الخدمات العامة في حالة تواجد الرجال في نفس الأماكن، وعليهن الجلوس في أقسام مخصصة لهن. وخاطرت النساء بال تعرض لاعتقالهن من قبل أفراد الشرطة الدينية إذا استخدمن سيارة يقودها رجل غير موظف لدى العائلة أو رجل من غير المحارم.

ويجب على كل امرأة أن ترتدي العباءة في الأماكن العامة (وهي رداء أسود يغطي جسمها بالكامل)، وأن تغطي كذلك رأسها وشعرها. وعلى وجه العموم كان أفراد الشرطة الدينية يتوقعون من النساء المسلمات أن يغطين وجوههن، كما توقعوا من النساء غير المسلمات من دول أخرى من آسيا وإفريقيا أن يتزمنن بالأعراف المحلية الخاصة بالملابس بشكل أكثر شمولية من النساء الغربيات غير المسلمات --.

كما خضعت النساء للتمييز بموجب التفسير الحكومي للشريعة. ففي حين تقضي الشريعة أنه يمكن للنساء التملك والتصرف بأموالهن بصورة مستقلة، ظلت ممارسنهن الفعلية لهذه الحقوق مقيدة في كثير من الأحيان، وذلك بسبب عوائق قانونية واجتماعية مختلفة، وخاصة في ما يتعلق بالتوظيف وحرية التنقل. وفي المحاكم الشرعية تعادل شهادة الرجل شهادة امرأتين، كما تنص الشريعة على أن البنات يرثن نصف ما يرثه أخوتهن الذكور.

وكانت قوانين الطلاق أيضاً تميّز ضد المرأة. إذ كان على النساء أن يظهرن أساساً قانونية معينة تبرر طلبهن الطلاق، أما الرجال فمن حقهم طلاق النساء دون بيان أي سبب. وبفعلهم هذا، توجب على الرجال دفع مبلغ فوري تم الاتفاق عليه عند عقد الزواج، وهو ما يمثل دفعه نفقة للزوجة لمرة واحدة. واستحقت النساء اللواتي أظهرن أساساً قانونية لطلب الطلاق تلك النفقة أيضاً. وبموجب تفسير البلاد للشريعة، إذا قام الأزواج بتطليق زوجاتهم طلاقاً "شفهياً"، أو رفضوا توقيع أوراق الطلاق النهائية، أصبحت زوجاتهم في وضع مغلق من الناحية القانونية، غير قادرات على السفر أو الحصول على ترخيص القيام بالأعمال أو الدراسة في جامعة أو معهد، أو الحصول على رعاية طبية في مستشفى. ومن حق المرأة المسلمة عموماً في حالة الطلاق أو وفاة

الزوج الاحتفاظ بالأطفال حتى بلوغهم سنا معينة: وبالتحديد 7 سنوات للأولاد و 9 سنوات للبنات. وكانت المحاكم تمنح حضانة الأطفال بعد تجاوزهم هذه الأعمار إلى الزوج المطلق أو إلى أهل الزوج المتوفى. وواصل أزواج العديد من النساء الأجنبيات المطلقات معهن من زيارة أطفالهن بعد الطلاق.

إن التعليم المجاني متوفّر للنساء، لكنه مقصوّل عن الرجال في كل المراحل بما في ذلك المستوى الجامعي. وشكلت المرأة نسبة تزيد عن 58 بالمئة من العدد الإجمالي لطلاب الجامعات في البلاد ولكنهن استثنى من دراسة مواضيع كالهندسة المعمارية أو المدنية. وازدادت مشاركة المرأة في التدريب المهني، حيث توفرت مواد دراسية عن تكنولوجيا المعلومات، والأموال والمحاسبة، وحقول تدعم تطوير المشاريع الصغيرة، مثل التصاميم الغرافية وتصميم مواقع الإنترن特 وصناعة الأغذية والأزياء. ونشرت عرب نيوز في 15 تشرين الأول (أكتوبر) خبراً مفاده أن برنامج الملك عبد الله للبعثات الأجنبية ضم 2,858 من النساء من مجموع 4,779 طالباً تم انتقاءهن لدراسة الماجستير. وكانت هناك 86 امرأة من مجموع 127 طالباً تم انتقاءهن لتقديم لشهادة الدكتوراه. ويمكن للرجال الدراسة خارج المملكة؛ أما النساء فيشترط القانون أن يرافقهن الزوج أو المحرم، أو أن تقدم الأسرة موافقة خطية. ودفعت الحكومة تكاليف قيام المحرم (أو في بعض الأحيان ولية أمر اثني أكبر سناً) بمرافقه الطالبات السعوديات الحاصلات على منح دراسية.

كانت غالبية فرص عمل النساء في حقول التعليم والرعاية الصحية. وعلى الرغم من تقييد فرص التعليم في الكثير من المجالات المهنية، استطاعت بعض المواطنات الدراسة في الخارج ثم العودة إلى الوطن ليعملن في مجالات كالهندسة المعمارية والصحافة وقطاع البنوك والتصوير الفوتوغرافي. وسمح للنساء خلال هذا العام بدراسة القانون، وذلك لأول مرة. وأطلق الملك عبد الله في تشرين الأول (أكتوبر) مشروع إنشاء أول جامعة في البلاد مخصصة للنساء فقط.

وتعرّضت النساء اللواتي يرغبن في دخول حقول غير تقليدية إلى التمييز. ولا يجوز للنساء أن يقلن وظائف في المناطق الريفية إذا لم يرافقهن محرم ذكر يبلغ سن الرشد ويتمكن معهن ويوافق على تحمل مسؤوليتهن. وكان معظم أماكن العمل التي تواجهت فيها النساء أماكن يُفصل فيها الجنسان عن بعضهما. وكثيراً ما سُمح للمرأة الاتصال بالرجل المشرف أو الرجل العميل فقط بواسطة الاجتماع بالفيديو أو الهاتف أو جهاز الفاكس. وقد تنوّعت درجة فصل الرجال عن النساء بتتنوع المناطق، وكانت المنطقة الوسطى تتميز بأشد القيود. ورغم الفصل بين الجنسين، فإن القانون يمنح المرأة حق الحصول على رخصة للعمل في ميادين قد تتطلب منهن الإشراف على عمال أجانب أو التعامل مع زبائن ذكور أو التعامل بصورة منتظمة مع مسؤولين حكوميين.

وكانت سيدات الأعمال يعنين من العوائق التي يشكّلها مفهوم الولاية عليهم الذي تطلب قيامولي أمر ذكر بمنح الإنذن قبل أن يجوز للمرأة امتلاك أو إدارة مصلحة تجارية أو عمل ما. لكن الأعمال التجارية القائمة على المنزل أو التي تعمل فيها النساء فقط ازدادت عدداً، وذلك بدعم من الحكومة. وبموجب دراسة أعدتها غرفة التجارة والصناعة في جدة، كانت 78% من النساء عاطلات عن العمل، مع أن 45% من اللواتي قدمن إجابات في الدراسة لم يرون أية عوائق تمنع مشاركتهن في سوق العمل.

ويعمل الرجال والنساء جنباً إلى جنب في المستشفيات وصناعة الطاقة، وأشرف النساء في بعض الأحيان على أعمال الموظفين من الرجال. وللنساء حق الحصول على إجازة أمومة ورعاية الأطفال في المؤسسات التي تعمل فيها 50 موظفة أو أكثر.

وقد تحدثت الصحافة الصادرة باللغة العربية عن التحرش الجنسي كظاهرة اجتماعية، ولكن كان من الصعب قياس مدى انتشارها. وتسترشد المحاكم حالياً بتقسيم الحكومة للشريعة في قضايا التحرش الجنسي، التي نادراً ما يتم التبليغ عنها. وكانت أماكن عمل كثيرة تفصل الرجل عن النساء في المساحات المخصصة للعمل.

الأطفال

تحركت الحكومة لحماية الأطفال، ويعتبر المجتمع عموماً أن حماية الأطفال من بين أولويات حقوق الإنسان. منحت الحكومة لكل أطفال المواطنين التعليم والرعاية الصحية بالمجان، لكن الأطفال غير المواطنين لم يتمتعوا بهذه الميزات. وتم عادة فصل الأطفال الذكور عن الإناث في المدارس العمومية وتلك التي ترعاها الحكومة، ابتداءً من سن السابعة عادةً؛ إلا أن المدارس في بعض المناطق كانت مختلطة حتى الصف الرابع أو سن **الـ10 أو الـ11**.

كانت إساءة معاملة الأطفال مشكلة رغم أنه كان من الصعب قياس مدى انتشارها، نظراً لأن الحكومة لا تحتفظ بإحصائيات وطنية عن إساءة معاملة الأطفال. وبدأت لجنة الحماية الاجتماعية حملة لتدريب العاملين في الخدمات الصحية على التعرف على علامات إساءة المعاملة. وتدير ثلاثة منظمات غير حكومية على الأقل، إحداها في الرياض وثانية في القصيم وثالثة في جدة، ملاجي للنساء والأطفال.

وتحدثت الصحافة عن عدد من حالات زواج الأطفال، التي تم فيها تزويج طفlets صغيرات إلى أولاد صغار أو إلى ذكور أكبر سناً بكثير، وذلك بواسطة الزواج الذي يتم ترتيبه بين الأسر وأيضاً بدون موافقة الطرف المعنى. وتم تحدي عدة حالات من هذا النوع في المحاكم. وفي 18 آب (أغسطس)، نشرت سعودي غازيت خبراً مفاده أن محكمة في البيشة قد منحت الطلاق لفتاة عمرها 14 سنة من رجل عمره 70 سنة. وفي 29 آب (أغسطس)، نشرت سعودي غازيت خبراً آخر مفاده أن محكمة سوف تنظر في قضية طلاق فتاتين قاصرتين، إحداهما عمرها 16 سنة والأخرى 11 سنة، تم تزويج كل منهما لرجلين يزيد عمرهما على 70 سنة. ورفض قاض في كانون الأول (ديسمبر) إعلان بطلان عقد زواج فتاة عمرها ثمانية سنوات إلى رجل في الخمسينات من العمر، وذلك في قضية لقت انتباه وسائل الإعلام العالمية. وكان والد الفتاة قد رتب الزواج لكي يتخلص من ديونه لصديق مقرب. ودفعت هذه القضايا الجمهور ووسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان المحلية إلى المطالبة بإنفصال زواج الأطفال. ودعت هيئة حقوق الإنسان وزارة العدل إلى تحديد السن الأدنى للزواج، مبينة أن المملكة دولة وقعت على اتفاقية حقوق الطفل لعام 1996. وفي تشرين الثاني (نوفمبر)، أوصى مجلس الشورى إلى الملك برفع سن الرشد القانوني من 15 سنة إلى 18 سنة.

وعلى عكس السنوات السابقة، لم ترد تقارير عن الاستغلال الجنسي لأطفال أجانب تم إدخالهم إلى البلاد أثناء موسم الحج.

الاتجار بالبشر

لا يمنع القانون كل أشكال الاتجار بالبشر. ويعاقب قانون العمل على بعض أشكال العمل القسري، لكنه يكتفى بالغرامات ومنع إعادة توظيف الشخص الذي تم الاتجار به في المستقبل. ولا تنطبق قوانين العمل على خدم المنازل، وهو أكبر مجموعة من ضحايا العمل القسري في البلاد. كما لا يوجد قانون يحظر تحديداً الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري. ولم تظهر الحكومة أثناء العام المنصرم جهوداً لتجريم الاتجار كجريمة محددة. وقد وقعت بعض حالات الاعتداء البدني على عمال أجانب التي أدت إلى إصابات أو وفيات،

وظهرت تقارير عن انتشار إساءة معاملة العاملين. ولم تبلغ الحكومة عن إجراء أية تحقيقات جنائية أو مقاضاة أو إدانة أو أحكام بالعقوبة لمخالفات الاتجار بالبشر، كما أن القانون لا ينص على عقوبات على جرائم محددة. ولا تقوم الحكومة بإنفاذ الغرامات المالية أو قرارات حظر توظيف العمال المفروضة على أرباب العمل المتعسفين أو وكالات الاستقدام التعسفية، كما أن هناك انتقادات موجهة إلى الشرطة لعدم استجابتها لطلبات المساعدة الآتية من العمال الوافدين. وفرضت الحكومة، في حالات نادرة، غرامات صغيرة أو قرارات حظر استقدام العمال الأجانب على أفراد أو شركات ثبتت مسؤوليتها عن عدم دفع مستحقات العمال.

إن المملكة هي دولة مقصد لعدد كبير من العاملين القادمين من بنغلاديش والهند وسيريلانكا ومصر واليمن وباكستان والفلبين وإندونيسيا، وأعداد أصغر من العمال من دول كثيرة أخرى في الشرق الأوسط وأسيا وإفريقيا. وقد ارتفعت نسبة توظيف العاملين الإفريقيين، وخاصة كخدم في المنازل، بسبب انخفاض عدد خدم المنازل من آسيا وجنوب شرق آسيا. وتعرض بعض العمال الأجانب إلى ظروف تصل إلى حد الخدمة القسرية، بما في ذلك عدم دفع الرواتب، والإكراه على العمل تحت ذريعة الوفاء بالديون، واحتجاز جوازات السفر، وقيود أخرى على الحركة والتنقل، والإكراه على العمل لمدة 18 ساعة في اليوم من دون أيام راحة. وكان خدم المنازل معرضين بشكل خاص للاتجار والعمل القسري، وذلك لأسباب من بينها ممارسات التوظيف الخادعة. وقد أدى انتشار قيام أرباب العمل باحتجاز جوازات السفر، وشرط الحصول على إذن من رب العمل للحصول على تأشيرة خروج، إلى زيادة كبيرة في خطر الاتجار بالبشر، خاصة بالنسبة لخدم المنازل. ونشرت سعودي غازيت في 23 آب (أغسطس) خبراً مفاده أن عدد الخادمات غير القانونيات في البلاد قد ارتفع بنسبة 40% خلال العام. وكان كثير من خدم المنازل يغادرون مستخدميهما الأصليين للهرب من إساءة المعاملة أو بحثاً عن أجور أعلى. كما جرى الاتجار بنساء من اليمن والمغرب وباكستان ونيجيريا وإثيوبيا وطاجكستان وتنزانيا وإحضارهن إلى البلاد للاستغلال الجنسي التجاري، مع أنه لا تتوفر إحصاءات تبين انتشار هذه الممارسة. وأفادت تقارير عن اختطاف نساء آخريات وإرغامهن على العمل في البغاء بعد هروبهن من أرباب عمل كانوا يسيئون معاملتهن. كذلك كانت المملكة العربية السعودية دولة مقصد للأطفال من النiger واليمن وباكستان وأفغانستان وتشاد والسودان، وكثيراً ما كان يتم الاتجار بالضحايا من أجل العمل القسري كمتسللين وباعة متوجلين في الشوارع. وتم الاتجار بكثير من هؤلاء الأفراد عبر الحدود مع اليمن. واستجابت وزارة الداخلية إلى مشكلة الأطفال الذين يرغمون على التسول بشن مداهمات لإعادة الأطفال الذين تم الاتجار بهم إلى بلادهم الأصلية.

ووفرت سفارات سريلانكا وإندونيسيا والفلبين منازل آمنة غير رسمية (غير مرخصة) في الرياض من أجل مواطنيها الذين وقعوا ضحايا للاتجار. كما وفرت قنصليات هذه الدول منازل آمنة في جدة. وفي آب (أغسطس)، أفلدت قنصلية سريلانكا في جدة أن هناك خمسة أشخاص يقيمون في المنزل الأمن التابع لقنصلية، الذي يمكنه أن يستوعب عدداً أقصاه 25 - 30 شخصاً. ويقدر أن واحداً بالمئة من الحالات التي تلقتها قنصلية سريلانكا كانت تتخطى على إساءة معاملة من جانب أرباب العمل؛ وتقدر القنصلية أن نحو واحد بالمئة آخرين من خدم المنازل السريلانكين كانوا محتجزين رغم إرادتهم على يد مخدوميهم ولم يكن بإمكانهم الوصول إلى القنصلية. ويقدر أن هناك حوالي 500,000 شخصاً من سريلانكا يعملون في البلاد. وأفادت قنصلية الفلبين في جدة في آب (أغسطس) أن هناك 46 امرأة مقيمة في المنزل التابع لقنصلية.

ووفرت الحكومة تدريباً فنياً وتوعية عن الاتجار بالأشخاص للمسؤولين في قطاع العدالة، بما في ذلك وكلاء النيابة (المدعين العامين)، والمحققين، والقضاة. لكن عدد المسؤولين الذين شاركوا في هذا التدريب لم يكن معروضاً. ووردت تقارير بأن عدم توفر إجراءات للتعرف على هوية الضحايا في مراكز الترحيل وفي مراكز الشرطة قد أدى إلى اعتقال وترحيل كثير من ضحايا الاتجار بدلاً من توفير خدمات الحماية لهم. وجرت

المملكة العربية السعودية

حماية بعض الضحايا في أحد الملاجئ الثلاثة التي تديرها وزارة الشؤون الاجتماعية في الرياض والدمام وجدة. وكان يتم علاج ضحايا الاتجار الذين يحتاجون إلى رعاية طبية في مستشفيات حكومية. لكن ضحايا آخرين كانوا يخشون الاعتقال أو الترحيل بسبب وضعهم القانوني كمهاجرين من كفيتهم (لأن هرب الموظف الأجنبي من كفيله القانوني في البلاد هو مخالفة قانونية، من الناحية الفنية) أو كبعاً؛ ولذلك، كان معظم الضحايا يفرّون مباشرةً إلى سفارتهم انتظاراً لإعادتهم إلى الوطن بدلاً من الاتصال بالحكومة. وساعدت الحكومة بعض ضحايا الاتجار من بين خدم المنازل بتوفير المأوى لهم بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى خدمات قانونية وطبية، وكذلك منحهم وضع إقامة مؤقت، بما في ذلك الإعفاء من الترحيل بشكل مؤقت. ولم توفر الحكومة معلومات عما إذا كانت خدمات الحماية تقدم لضحايا الاستغلال الجنسي التجاري.

ولم ترد أية تقارير عن تورط الحكومة أو الشرطة في عمليات الاتجار بالبشر خلال العام المنصرم.

ووزعت الحكومة نشرة توضح حقوق العاملين الأجانب وواجباتهم، كما تتضمن معلومات للاتصال لطلب العون والمساعدة. وتم توزيع هذه النشرة على السفارات الأجنبية، وتتوفر نسخ منها في منافذ الدخول إلى البلد.

ويمكن الرجوع إلى تقرير الاتجار بالبشر الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية سنوياً في الموقع الشبكي www.state.gov/g/tip

المعوقون

لا يحظر القانون التمييز ضد المعوقين. وقد صدر مرسوم ملكي في سنة 2000 يوفر خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل للمعوقين وأسرهم، ويشجع المؤسسات والأفراد على تقديم مساهمات في النشاطات الخيرية في مجال الإعاقة. ولا يوجد قانون يفرض تأمين وسائل عامة تساعد في تسهيل حركة المعوقين؛ لكن الأبنية التجارية الحديثة كثيراً ما تتضمنت هذه الوسائل، وكذلك بعض المباني الحكومية الحديثة. وقد أدى توفير الخدمات الاجتماعية التي قدمتها الحكومة إلى زيادة تعميم مشاركة المعاقين في المجتمع. وبينما ينص القانون على تخصيص حصص لتوظيف المعوقين، ولكن لم تتوفر معلومات عما إذا كان أصحاب العمل يتلزمون بهذه الحصص. وتعاونت الحكومة مع المؤسسات الخيرية الخاصة في مجال التعليم والتوظيف وتقديم غير ذلك من الخدمات للمعاقين.

وأفادت تقارير عن وجود شبكات إجرامية أجنبية قامت باستقدام أطفال معوقين إلى البلاد لغرض ممارسة التسول القسري. وأفادت وزارة الشؤون الاجتماعية عن وجود العديد من المراكز المملوكة حكومياً للمعوقين، من ضمنها منظمات تعنى بالأطفال الذين يعانون من متلازمة داون والتوحد.

وفي 3 تموز (يوليو)، عقدت غرفة التجارة والصناعة في جدة مهرجاناً ترفيهياً للمعوقين. وكان المهرجان يهدف إلى تشجيع المصالح التجارية المحلية على توظيف المعوقين.

الأقليات القومية والعرقية

رغم أن التمييز العنصري مخالف للقانون، كانت هناك تحيزات متحممية كبيرة بسبب الأصلعرقي أو القومي. وتعرض العمال الأجانب من أفريقيا وآسيا لأشكال مختلفة من التمييز الرسمي وغير الرسمي، كما واجهوا صعوبات أكثر من غيرهم في الحصول على إنصاف في تظلماتهم.

وظهر خلال العام عدد أقل من التقارير في وسائل الإعلام عن أزواج أرغمنهم أقرباؤهم على الطلاق، لأن الزوج أو الزوجة كانوا من "نسب غير ملائم"، أي من أسرة لا تنتمي إلى قبيلة، أو تنتمي إلى قبيلة أقل منزلة. وأقرت محكمة استئناف في الرياض، في كانون الثاني (يناير)، حكما بفرض الطلاق بين فاطمة التيماني وزوجها. وكان إخوان غير أشقاء لفاطمة التيماني قد أقاموا دعوى لتطليقها من زوجها، بحجة أنه كذب بشأن نسبة القبلي، وكسبوا تلك الدعوى.

أوجه إساءة المعاملة والتمييز الأخرى داخل المجتمع

بموجب تفسير الشريعة الإسلامية المطبق في المملكة، يمكن معاقبة النشاط الجنسي بين شخصين من نفس نوع الجنس بالإعدام أو الجلد. ويمنع القانون الرجال من "التشبه بالنساء" أو ارتداء ملابس النساء ويمتنع النساء من ارتداء ملابس الرجال. ووردت تقارير عن تمييز اجتماعي وعنف بدني وتحرش بسبب التوجه الجنسي.

وفي حزيران (يونيو)، أفادت سعودي غازيت أن محكمة النقض رفضت تأييد حكم "جائز" أصدرته محكمة دنيا على رجل أدين بمحاولة "التشبه بالنساء" وذلك بقيامه بوضع مساحيق تجميلية نسائية وارتداء ملابس النساء. وكانت المحكمة الدنية قد حكمت على الرجل بالسجن 10 سنوات والضرب 1,500 جلدة. ولم تتوفر معلومات إضافية عن نتيجة الحكم ووضعيته.

وأفادت تقارير وسائل الإعلام أن الشرطة اعتقلت في أواخر تموز (يوليو) 55 شخصا في "حفل للمثليين" في مزرعة قرب القطيف. وفي تموز (يوليو) أيضا، اعتقلت الشرطة عددا من الأشخاص في نادٍ للبلياردو في جدة بتهمة "ممارسة المثلية الجنسية". ولم ترد تقارير عن نتائج أي من القضيتيين بحلول نهاية العام.

وفي تشرين الأول (أكتوبر) 2007، حامت محكمة في منطقة الباحة على رجلين بالجلد 7,000 جلدة لكل منهما لقيامهما بممارسة الجنس مع رجال آخرين. وأفادت منظمة العفو الدولية تنفيذ جزء من العقوبة في حق الرجلين.

لم يقع تمييز صريح ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (إيدز)، مع أن المرض يعتبر من المحرمات الاجتماعية. وأشارت تقارير إلى وجود المرض في أوساط غير المواطنين. وينص القانون على ضرورة قيام العمال الأجانب بتقديم شهادة صحية تبين عدم إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/إيدز قبل دخولهم البلاد.

التحريض على أعمال التمييز

أفادت الحكومة خلال سنة 2007 أن المشروع الذي أُعلن عنه في 2006 والذي سيستغرق عدة سنوات لإعادة النظر في الكتب المدرسية والمناهج ووسائل التدريس من أجل دعم فكرة التسامح وإزالة المواد التي تسبيء إلى الأديان الأخرى غير الإسلام، كان جاريا. وعلى الرغم من تنفيذ كتب المرحلة الابتدائية والثانوية،

ظلت الكتب تحفظ ببعض التعبيرات التي تتم عن عدم التسامح تجاه تقاليد دينية أخرى، خاصة المعتقدات اليهودية والمسيحية والشيعية.

القسم 6 حقوق العمال

أ. الحق في تكوين الجمعيات والنقابات

لا يسمح نظام العمل الساري في البلاد للعمال بتشكيل نقابات مستقلة والانضمام إليها بمحض إرادتهم؛ لكن الحكومة سمحت لبعض اللجان العمالية التي تقتصر على المواطنين بالعمل، وذلك في ظل قيود قليلة على الحق في تكوين الجمعيات والنقابات. ووُقعت عدة إضرابات صغيرة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث تم اعتقال العمال وأو ترحيلهم فوراً.

ولا يضم نظام العمل تدابير تتيح للعمال الحق القانوني في الإضراب.

ب. حق التنظيم والمفاوضة الجماعية

لا يحمي القانون حق المفاوضة الجماعية، التي لم تمارس في البلاد.

لا توجد في البلاد مناطق تجهيز الصادرات.

ج. حظر العمل القسري أو الإجباري

مع أن قوانين العمل لا تعالج تحديدا كل أشكال العمل القسري أو الإجباري، إلا أنها تحظر العبودية. كما تحدد قوانين العمل أنظمة لشروط العمل الطوعي والأجور، بما في ذلك عمل الأطفال، وبالتالي تحظر ضمنيا العمل القسري؛ لكن كثيرا من العمال الأجانب خضعوا رغم ذلك لظروف عمل تعسفية تشكل خدمة قسرية أو عملا إجباريا، بما في ذلك عدم دفع الرواتب لأشهر وسنوات، والإكراه على العمل تحت ذريعة دفع الديون، والاحتجاز أو الحبس، ومصادرها وثائق السفر والهوية، وساعات عمل طويلة من دون أيام راحة، واستبدال عقود العمل المتفق عليها، والتخييف، وإساءة المعاملة الجسدية.

د. حظر عمل الأطفال وتحديد الحد الأدنى لسن التوظيف

كانت عمالة الأطفال موجودة في البلاد، وكانت أكثر الأشكال شيوعا هو تسول الأطفال بين أبناء السكان القراء، والأجانب الذين تم الاتجار بهم. وقد أرغم أطفال من دول أخرى، خاصة اليمن، على الانضمام إلى شبكات للتسول والعمل كباعة في الشوارع، وربما أيضا العمل في تجارة العائلة. ووردت تقارير عن وجود أجانب دون 18 سنة يعملون كخدم منازل، وأن بعضهم سافر إلى البلاد بأوراق مزورة.

ولا يسمح القانون بتوظيف أي شخص أصغر من 15 سنة، إلا إذا كان هذا الشخص هو الشخص الوحيد الذي يعمل في أسرته. وليس هناك سن أدنى للعمل في مشاريع تجارة العائلة أو المجالات الأخرى التي تعتبر امتداداً لمشاريع العائلة، مثل الزراعة ورعاية الماشية والخدمة المنزلية. ولا يجوز تشغيل الأطفال الذين يقل

عمرهم عن 18 عاماً في صناعات خطرة أو ضارة بالصحة مثل المناجم أو الصناعات التي تستخدم الماكينات المشغلة آلياً، ولا يوجد دليل على حدوث ذلك.

وقد وجدت دراسة قامت بها مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا أن عمال الأطفال كانت ظاهرة آخذه في الأزيد. ووجدت الدراسة أن 1.54 بالمئة من الأطفال كانوا يعملون، بما في ذلك 2.3 بالمئة في المنطقة الشرقية. ووجدت دراسة أخرى، تحدثت عنها صحيفة عرب نيوز أن نحو 69 بالمئة من الأطفال المسؤولين في الرياض كانوا من المواطنين. وفي 13 تشرين الأول (أكتوبر)، نشرت صحيفة عكاظ نتائج دراسة أجرتها مؤسسة الملك عبدالله للبحوث والدراسات تبين أن هناك أكثر من 83,000 طفل عامل في شوارع البلاد.

تعود الولاية القضائية في هذا الصدد إلى وزارة العدل التي قامت بدور الجهة المدعية في قضايا قليلة رفعت ضد من اتهم بمثل هذه المخالفات. ولوزارة الشؤون الاجتماعية مكاتب خاصة في كل من مكة والمدينة لمكافحة مشكلة تسرول الأطفال المتمامية.

هـ. ظروف العمل المقبولة

لا يوجد في البلاد حد رسمي أدنى لأجور العمال؛ لكن الحد الأدنى غير الرسمي في القطاع الخاص لأجور المواطنين كان 1,500 ريال (نحو 400 دولار) شهرياً، بناء على الحد الأدنى من المساهمة الشهرية في نظام التقاعد، ويبدو أن هذا المبلغ شكل مستوى كريماً لحياة المواطن العامل وأسرته. وتحدد العقود الفردية أيضاً أجوراً تتبع حسب نوع العمل الذي يتم أداؤه وجنسية العامل، بحيث كان العمال الوافدون ذوي المهارات المحددة أو العماله غير المهرة يتلقون عموماً أجوراً أقل مما يتلقاه المواطنين. ويشكل العمال الأجانب تقريباً 88% من القوى العاملة في القطاع الخاص.

تحدد أنظمة العمل أسبوع العمل بـ 48 ساعة بأجر اعتيادي، ويجوز لأصحاب العمل تشغيل العمال بما لا يتجاوز 12 ساعة إضافية مع دفع أجر يبلغ نسبة 150% من راتب الساعة الاعتيادية. وينص نظام العمل أيضاً على فترة راحة لمدة 24 ساعة تؤخذ عادة يوم الجمعة، غير أنه يجوز لصاحب العمل أن يمنحها في يوم آخر. ولكن كانت هناك تقارير جديرة بالثقة تفيد بأنه جرى أحياناً إجبار خدم المنازل من النساء على العمل ما بين 16-20 ساعة يومياً ولسبعة أيام في الأسبوع، بأجر قليل أو بدون أجر على الإطلاق. وكانت هذه التقارير أكثر شيوعاً أثناء شهر رمضان، عندما ينتشر بين المواطنين عادة تناول الطعام وتبادل الزيارات الاجتماعية في ساعات الليل.

وقد تعرض كثير من العمال الأجانب لظروف عمل تشكل إساءة معاملة، بما في ذلك عدم دفع الأجر لعدة أشهر وحتى أكثر من سنة، والإكراه على العمل تحت ذريعة دفع الديون، والاحتجاز أو الحبس، ومصادرة وثائق السفر والهوية، وساعات عمل مطولة من دون أيام راحة، واستبدال عقود العمل المتفق عليها، والتخويف، وإساءة المعاملة الجسدية؛ لكن دائرة حماية العمال الأجانب في وزارة العمل عالجت بعض قضايا إساءة المعاملة والاستغلال. وكان بإمكان العمال الأجانب تقديم شكوى وطلب المساعدة من 37 مكتباً تابعاً لوزارة العمل في أنحاء البلاد، مع أن سرعة الاستجابة كانت مشكلة. ومنعت الوزارة أحياناً الأفراد والشركات من أساؤوا معاملة العمال الأجانب من تولي الكفالة لعمال من هذه الفئة لمدة خمسة أعوام. أما أرباب العمل الذين تكررت مخالفاتهم فينطبق عليهم المنع النهائي.

وكان باستطاعة العمال الأجانب الذين يعملون في مجالات غير الخدمة المنزلية اللجوء أيضاً إلى محاكم العمل لحل نزاعات العمل الخاصة بهم. وكانت هذه المحاكم تصدر أحكامها عموماً لصالح العاملين؛ ولكن الإجراءات البيروقراطية الحكومية وعدم توفر القرارات الكافية أدت إلى تأخر إصدار حكم نهائي لأشهر كثيرة أحياناً. ولأن قوانين العمل لا تطبق على خدم المنازل من الأجانب، لا يجوز للخدم طلب الحماية في محاكم العمل، ومع ذلك وردت تقارير عن أن بعض خدم المنازل عرضوا قضاياهم أمام قضاة.

وتحدد اتفاقات العمل الثنائية ظروف العمل للعمال القادمين من دول معينة، مع أن إنفاذ هذه الاتفاques كان مشكلة أحياناً.

تتطلب أنظمة العمل من أصحاب العمل حماية بعض العاملين من الأمراض والمخاطر المتعلقة بالعمل، لكن الانتهاكات كانت قد تحدث. ولا تغطي هذه الأنظمة المزارعين ورعاة الماشية وخدم المنازل والعاملين في مصالح تجارية تديرها العائلة. وقد أفاد الأجانب المقيمون مراراً عن عدم تطبيق معايير الصحة والسلامة. ولم يتمكن كثير من العمال الأجانب من ممارسة حقوقهم في الابتعاد عن الأوضاع الخطيرة. وقد انطبق ذلك بشكل خاص على خدم المنازل، الذين كثيراً ما كان يجري حبسهم داخل المنزل أو تهديدهم بعدم دفع أجورهم إذا غادروا مخدومهم.